أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية - دراسة نظرية تطبيقية

د/ محمد أحمد إبراهيم خليل
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

ملخص البحث

استهدف البحث تحديد علاقة وتأثير كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بمنظمات الأعمال المختلفة، على الدور الرقابي للجنة المراجعة وانعكاس ذلك على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وحتى يمكن اشتقاق فروض البحث قام الباحث باستقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، ثم تناول المنطلقات الفكرية لكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة والدور الرقابي للجنة المراجعة والجوانب النظرية لمشكلة عدم تماثل المعلومات وكيفية الحد منها.

كما تم إجراء دراسة تطبيقية على عدد (٣٠) شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر EGX70 خلال الفترة بين٢٠١٥: ٢٠١٧ وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفروض.

وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الملكية المختلفة وبين الدور الرقابي للجنة المراجعة، وكان أكثر أنماط الملكية تأثيرًا هو نمط الملكية المؤسسية، كذلك توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأن أكثر الخصائص تأثيرًا هي استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، كما تبين من البحث أن خصائص لجنة المراجعة والمحددة لدورها الرقابي لها تأثير إيجابي على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وخاصة استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، كما تم صياغة إطار مقترح لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبة، يقوم على ثلاثة محاور أساسية وعدد (١٧) آلية للتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: نمط الملكية– خصائص مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

Impact of Ownership Structure Patterns and Board Characteristics on Oversight Role of the Audit Committee to Reduce Asymmetry of Accounting Information-Applied Theoretical Study

Dr. Mohamed Ahmed Ibrahim Khalil

Abstract

The research aimed to determine the relationship and impact of the ownership structure and board characteristics with the various business organizations on role of the Audit Committee and the impact of this on reducing the problem of asymmetry of accounting information.

In order to derive the research hypotheses, the researcher analyzed the previous studies, Then he tackled the intellectual concepts of each of the types of ownership structure, the characteristics of the board of directors, the supervisory role of the audit committee and the theory aspects of the problem of information asymmetry and how to reduce it. In addition, an applied study was conducted on the number of (30) Egyptian companies registered on the Egyptian Stock Exchange in the EGX70 index.

The results revealed a positive and statistically significant correlation between different types of ownership and role of the Audit Committee, There is also a statistically significant relationship between the characteristics of the Board of Directors and role of the Audit Committee to reduce the asymmetry of accounting information.

The study also found that the audit committee's characteristics have a positive effect on reducing the problem of asymmetry of accounting information, especially the independence of the members of the Audit Committee. It also formulated a proposed framework for developing role of the Audit Committee to reduce the problem of information asymmetry.

Keywords: Ownership Structure - Board of Directors Characteristics - Audit Committee - Asymmetry of Accounting Information.

١ - الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة وطبيعة المشكلة

يعتبر الإفصاح الجيد الذي يهتم بعرض المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية، هو الأداة الفعالة لتلبية احتياجات الأطراف المختلفة الداخلية والخارجية ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، من المعلومات المحاسبية.

كما تلعب المعلومات المحاسبية دورًا هامًا في اتخاذ القرارات الرشيدة وإعداد التنبؤات المستقبلية والحد من ظروف عدم التأكد التي تواجه متخذي القرارات المختلفة، والتي تتأثر جميعها بحجب المعلومات المحاسبية ككل أو جزء منها أو التلاعب في توقيت الإفصاح عنها.

لذا فإن حدوث عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry المحاسبية وما ينتج عنه من تخلخل أخلاقي Moral Hazard والاختيار العكس Adverse Selection في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وتعارض المصالح بين الفئات المختلفة في ضوء نظرية الوكالة، ووجود ما يعرف "بالإدارة الذاتية للإفصاح المحاسبي" أو وجود "الإفصاح الانتقائي" سوف يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر المعلومات التي يحصل عليها المستثمرون نتيجة عدم القدرة على التحديد الدقيق لعوائدهم المتوقعة، بالإضافة إلى زيادة تكلفة التمويل علاوة على ظهور "الفجوة المعلوماتية" بين مختلف المستخدمين وظهور "فجوة القيمة" بالنسبة لمنظمة الأعمال، بجانب مواجهة المستخدمين لمخاطر سوء الفهم وسوء الاستنتاج والاستدلال للمعلومات المتاحة وغير المتماثلة، مما يؤدي إلى الاتجار بالمعلومات الداخلية وانتشار الشائعات وممارسة إدارة الأرباح.

ونظرًا لأهمية الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة بمنظمات الأعمال المختلفة كأحد آليات حوكمة الشركات، خاصة دورها الرقابي على إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، لذا يتطلب الأمر تفعيل وتطوير هذا الدور للقضاء على أو الحد من عدم تماثل المعلومات، خاصة وكما أشارت دراسة (Cerbioni and Parbonetti, 2007, pp.791-826) إلى أن مشكلة عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح يمكن التغلب عليها باستخدام آليات الحوكمة الداخلية ومنها لجنة المراجعة، وكذلك أشارت دراسة (Karbhari and Muhiuddin, 2010, pp.97- 125) إلى أن لجنة المراجعة تخفض من مشاكل الوكالة وتحمي حقوق أصحاب المصالح وتقضي على مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بينهم، وقد أضافت دراسة (فودة وآخرون، ٢٠١٦، ص٢٠٠) بأن دور لجنة المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات يتضح من خلال دورها في التأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة بجانب ضمان التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية.

وحيث أن لجنة المراجعة لا تعمل في فراغ داخل منظمة الأعمال، بل هناك آليات أخرى تتفاعل معها وتؤثر فيها، أهمها نمط الملكية المسيطر على المنظمة ومجلس الإدارة بها، خاصة وأن جميعها تمثل آليات للحوكمة، حيث أشارت دراسة (Dharmastati and Wahgubi, 2013, pp.132- 139) إلى تعدد آليات الحوكمة ومنها هيكل الملكية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

ولذا فإن ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بالشكل المطلوب للقضاء على أو الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية سوف يتأثر بنوعية هيكل الملكية المستخدم بالمنظمة، وكذلك بخصائص مجلس الإدارة خاصة وأن لجنة المراجعة هي أحد اللجان الهامة التابعة للمجلس، وهنا يمكن للباحث صياغة مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

١- هل يؤثر نمط الملكية المستخدم على الدور الرقابي للجنة المراجعة بمنظمة الأعمال؟

٢- هل يؤثر مجلس الإدارة وما يتصف به من خصائص على طبيعة الدور الرقابي للجنة المراجعة؟

٣- هل توفر الخصائص المختلفة للجنة المراجعة يفعل من دورها الرقابي بمنظمة الأعمال؟

٤- هل هناك علاقة بين نمط الملكية وخصائص مجلس الإدارة وبين خصائص لجنة المراجعة وممارسة دورها الرقابي بالمنظمة؟ وما أثر ذلك على عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟

٥- هل تفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة يقضي على أو يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟

٦- هل يمكن اقتراح مجموعة من الآليات لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة وبالتالي القضاء على أو الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟

٢/١ هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد علاقة وتأثير كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بمنظمات الأعمال المختلفة، على الدور الرقابي للجنة المراجعة وانعكاس ذلك على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق هذا الهدف، يتم تناول الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على طبيعة وأنواع أنماط هياكل الملكية المستخدمة بمنظمات الأعمال المختلفة وعلاقتها بلجنة المراجعة والمهام التي تقوم بها.

٢- تحديد الخصائص الواجب توافرها في مجلس الإدارة وأثرها على الدور الرقابي للجنة المراجعة بالمنظمة.

٣- تحديد الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة وعلاقتها بدورها الرقابي وأثر ذلك على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- تحديد آليات تطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة وأهميتها في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمنظمة الأعمال.

١/٣ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الاستفادة من الدور الرقابي الهام للجنة المرجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للقضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من أثار سلبية متعددة سواء على مستوى أصحاب المصالح بالمنظمة أو على مستوى منظمة الأعمال ذاتها، مع الاستفادة من طبيعة نمط الملكية المستخدمة وكذلك خصائص مجلس الإدارة لتفعيل وتطوير هذا الدور الرقابي للجنة المراجعة.

١/٤ منهج وأسلوب البحث

للتغلب على مشكلة البحث وتحقيقا الأهداف البحث المتعددة ،فقد اعتمد الباحث على كل من منهجي البحث العلمي المتعارف عليهما وهما: المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة عدم تماثل المعلومات وعلاقتها بلجنة المراجعة وأثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة عليها وذلك لاشتقاق فروض البحث والتوصل إلى إطار مقترح لحل المشكلة، كما استخدم الباحث كل من الدراسة النظرية والتطبيقية على عينة من شركات المساهمة المصرية المدرجة بمؤشر بورصة الأوراق المالية "EGX70" وعددها ٣٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧م لاختبار فروض البحث.

١/٥ فروض البحث

يعتمد البحث على الفروض التالية:

١- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط الملكية المستخدم (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، ملكية كبار المساهمين) في منظمة الأعمال وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بالمنظمة.

٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (استقلالية الأعضاء، حجم المجلس، عدد الاجتماعات، عدم الازدواجية) وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بمنظمة الأعمال.

٣- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، حجم اللجنة، دورية الاجتماعات) والمحددة لدورها الرقابي وبين الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٦/١ خطة البحث

تحقيقا لأهداف البحث، فإن خطة البحث في الأجزاء التالية تتضمن ما يلي:

٢- استقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

١/٢ استقراء وتحليل الدراسات السابقة الخاصة بكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة.

٢/٢ استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت كلا من عدم تماثل المعلومات والدور الرقابي للجنة المراجعة.

٣- المنطلقات الفكرية لكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعدم تماثل المعلومات وعلاقتها بلجنة المراجعة واشتقاق فروض البحث.

١/٣ طبيعة كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة.

١/١/٣ هيكل الملكية وعلاقته بالدور الرقابي للجنة المراجعة وعدم تماثل المعلومات.

٢/١/٣ خصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة وعدم تماثل المعلومات.

٢/٣ الجوانب النظرية لظاهرة عدم تماثل المعلومات وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة

١/٢/٣ طبيعة ومفهوم عدم تماثل المعلومات

٢/٢/٣ سلبيات عدم تماثل المعلومات المحاسبية

٣/٢/٣ مقاييس الكشف عن وجود عدم تماثل المعلومات المحاسبية

٤/٢/٣ مهام لجنة المراجعة الرقابية وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات المحاسبية

٥/٢/٣ خصائص لجنة المراجعة وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات المحاسبية

٣/٣ الإطار المقترح لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية

١/٣/٣ مبررات تطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢/٣/٣ محاور الإطار المقترح لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.

٥- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٦- مراجع البحث.

٢ – استقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يتناول هذا الجزء عرض الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات المختلفة لموضوع البحث وعلاقتها بلجنة المراجعة وأثر ذلك على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية Information Asymmetry وذلك كما يلي:

١/٢ استقراء وتحليل الدراسات السابقة الخاصة بكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة:

نظرًا لتعدد المشكلات الناتجة عن العلاقة التعاقدية بين الملاك والمديرين وأهمها مشكلة تضارب المصالح، خاصة وأن المديرين قد يسعون إلى تحقيق منافعهم الذاتية على حساب مصلحة الملاك، ومع مراعاة أن لجنة المراجعة هي أحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وأنها تقوم بدور رقابي داخل منظمة الأعمال على المعلومات المحاسبية المفصح عنها وخاصة المتعلقة بالأرباح، لذا فقد تناولت دراسة (Ketton and Yang, 2008, pp.62-87) تأثير حوكمة الشركات مقاسة باستخدام بعض الآليات مثل: هيكل الملكية ومجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة، على التقارير المالية المفصح عنها عبر الأنترنت.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات الأعمال التي تواجه ضعفا في حقوق المساهمين وبها نسبة مرتفعة من المديرين المستقلين مع الاهتمام بأعضاء لجنة المراجعة وخاصة المستقلين وذوي الخبرة المالية، تكون أكثر التزاما بالتقارير المالية عبر الأنترنت، كما أوضحت أن الارتباط بين متغيرات الدراسة يختلف باختلاف حجم منظمة الأعمال.

ويشير الباحث هنا إلى أن هذه الدراسة على الرغم من عدم تناولها العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وبين فعالية البعد الرقابي للجنة المراجعة، إلا أنها اعتبرت خصائص لجنة المراجعة أحد المقاييس الهامة لحوكمة الشركات مثلها في ذلك مثل باقي المقاييس، مما يشير الى أهمية الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة على مستوى منظمات الأعمال، وخاصة في مجال الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية، وبالتالي الإشارة بطريقة غير مباشرة إلى دورها في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وقد اتفقت مع النتائج السابقة، ما توصلت إليه نتائج دراسة (Abdel Salam and El-Masry, 2008, pp.907-918) وخاصة فيما يتعلق بتأثير استقلال مجلس الإدارة على توقيت نشر التقارير المالية عبر الأنترنت، وهنا يجب مراعاة ما أشارت إليه نتائج دراسة (Mouse and Desoky, 2012, pp.67-92) وكذلك نتائج دراسة (Al-Sartawi, 2017, pp.1-11) من أن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية يزيد من مستوى الشفافية ويحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ولذا يرى الباحث أن الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني يجب أن يكون محل اهتمام لجنة المراجعة، والأكثر من ذلك أن يكون ضمن مسئولياتها لأنه أحد أدوات الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وقد تناولت دراسة (Akhtrruddin and Haron, 2010, pp.68-82) الارتباط بين كل من ملكية مجلس الإدارة وفعالية لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري لمنظمات الأعمال وذلك بالتطبيق على عدد ١٢٤ شركة ماليزية مسجلة بالبورصة، وقد توصلت النتائج إلى أن زيادة ملكية مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة فعالية لجنة المراجعة من خلال زيادة أعضائها المستقلين وكذلك زيادة مستوى الإفصاح وتقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنظمة والمستثمرين.

كما ناقشت دراسة (Yarram ,2010, pp.1-20) العلاقة بين حجم واستقلال مجلس الإدارة والتوزيعات النقدية للأسهم، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومتوسط معدل التوزيع، في حين لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على معدل توزيعات الأسهم، وفي ذات السياق توصلت دراسة (Nimer, et al., 2012, pp.172-179) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة وسياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة الأردنية.

كما تناولت دراسة (Hashim and Devi, 2007, PP.97-123) العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وهيكل الملكية ممثلا في: الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المؤسسية، وبين التقرير عن جودة الأرباح وذلك بالتطبيق على عدد (٢٨٠) شركة مسجلة في بورصة ماليزيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الملكية العائلية تؤثر بشكل فعال على جودة الأرباح وذلك نتيجة تخفيض تكاليف الوكالة نتيجة التوافق بين حملة الأسهم ومصالح الإدارة، كذلك وجودة علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح وذلك نتيجة الرقابة الفعالة على تصرفات الإدارة والتي تؤدي إلى تحسين التقرير عن الأرباح المحاسبية، كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة جوهرية بين استقلال مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية، في حين لا يوجد تأثير للملكية الإدارية على جودة الأرباح.

هنا يشير الباحث أنه على الرغم من عدم تناول الدراسة لدور لجنة المراجعة إلا أنه لا يمكن إغفال هذا الدور سواء في علاقتها بمجلس الإدارة باعتبارها أحد اللجان التابعة له، أو في علاقتها بهيكل الملكية باعتبارها أحد آليات الرقابة على المعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة الأرباح أو كحلقة وصل بين الأطراف المختلفة ذات المصالح بمنظمة الأعمال.

وفي ذات الاتجاه توصلت دراسة (Mohammad and Ahmad , 2011, PP.147-154) إلى أن هناك علاقة طردية بين تركز الملكية المؤسسية وبين تحقيق جودة الأرباح المحاسبية، كما ناقشت دراسة (عفيفي ٢٠١١، ص ص ١٥٧- ٢٤٣) الأنماط المختلفة لهيكل

الملكية مثل: الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وملكية الكبار الخارجيين والتداول الحر وعلاقتها بجودة الأرباح، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين كل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والتداول الحر وبين جودة الأرباح، مع مراعاة أن العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح تتفق مع فرض تقارب المصالح، في حين توجد علاقة عكسية بين ملكية الكبار الخارجيين وجودة الأرباح ويتفق ذلك مع فرض التحصين، في حين توصلت دراسة (Carolina 2012, pp.140) , إلى أن منظمات الأعمال ذات الملكية عالية التركيز تكون جودة الأرباح بها أقل.

كما توصلت نتائج دراسة (رياض، ٢٠١٣، ص ص ٤٢١- ٤٨٧) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كل من خصائص مجلس الإدارة (ممثلة في: نسبة الأعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات المجلس، ملكية المديرين لأسهم الشركة)، وخصائص لجنة المراجعة (ممثلة في: الخبرة المالية لأعضاء للجنة، استقلال الأعضاء، عدد الاجتماعات) وبين معدل التوزيعات النقدية في شركات المساهمة المصرية الصناعية.

ولذا يمكن للباحث استنتاج أن هناك علاقة غير مباشرة بين خصائص مجلس الإدارة وبين خصائص لجنة المراجعة والتي ستنعكس بالإيجاب على أداء لجنة المراجعة وبالتالي على دورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كما توصلت نتائج دراسة (Saini, 2013, pp.21-46) إلى أن هناك ارتباطًا جوهريًا موجبًا بين كل من تشتت الملكية Ownership Dispersion وحجم منظمة الأعمال وبين مستوى إفصاح منظمات الأعمال غير شبكة الإنترنت.

وقد أشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٤، ص ص ٦-٧) إلى أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة ودورية اجتماعاتهم ووجود العدد المناسب من الأعضاء مع الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، بجانب استقلال أعضاء لجنة المراجعة وتوفر خبرتهم المالية مع الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى تحقيق التحفظ المحاسبي والذي يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويحد من مشاكل الوكالة الناتجة عن التعاقدات المختلفة بين الأطراف متعارضة المصالح مثل عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية وأيضا يحد من مشكلة التخلخل الأخلاقي Moral Hazard الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.

كما تناولت دراسة كل من (خليل، إبراهيم، ٢٠١٥، ص ص ٦١٣ – ٦٧٣) أثر أنماط هياكل الملكية (ممثلة في: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المساهمين)، وخصائص مجلس الإدارة (ممثلة في: حجم المجلس، واستقلال أعضائه، وازدواجية دور المدير التنفيذي) على جودة التقارير المالية عبر الإنترنت بالشركات المقيدة، بالبورصة المصرية، وتوصلت إلى وجود علاقة جوهرية موجبة بين مؤشر جودة التقارير المالية عبر الإنترنت وكل

من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضائه، كذلك وجود علاقة جوهرية سالبة بين ذات المؤشر وازدواجية دور المدير التنفيذي.

ولذا يرى الباحث أنه على الرغم من عدم تناول الدراسة لخصائص لجنة المراجعة، إلا انه يمكن استنتاج أن نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة التي ترتبط بشكل إيجابي بمؤشر جودة التقارير المالية عبر الانترنت سوف تنعكس كذلك بالإيجاب على خصائص لجنة المراجعة وبما يؤدي إلى تحسين وتطوير أدائها للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وقد تناولت دراسة (Khamees and Azzoz, 2016, pp.187- 207) تأثير خصائص حوكمة الشركات ممثلة في: عدد أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، طبيعة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، وطبيعة أعضاء لجنة المراجعة أو نشاط اللجنة، على جودة وإدارة الأرباح، وتوصلت النتائج إلى أن عدد أعضاء لجنة المراجعة ونشاط اللجنة لها علاقة بجودة وإدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وزيادة الأعضاء الخارجيين سواء في مجلس الإدارة أو في لجنة المراجعة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما سبق وتوصلت إلية نتائج دراسة (Galuh and Ancella, 2012, pp. 1-20) وكذلك نتائج دراسة (Lee, 2013, PP.45-66)

وفي ذات الاتجاه أشارت نتائج دراسة(Fakhari and petenoei, 2017, pp.577-608) إلى أن هناك ارتباطا إيجابيا بين خاصيتي الاستقلالية والخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبيئة المعلومات المحاسبيةAccounting Information Environment لمنظمات الأعمال، وهنا يشير الباحث إلى أن هذا الارتباط سيؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كما توصلت دراسة (حسين ، ٢٠١٧، ص ص ١٧٩- ٢٠٢) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية بين كل من الملكية الإدارية والملكية الحكومية وملكية كبار المساهمين وملكية الأجانب وجودة الأرباح، كما توصلت نتائج دراسة (Ariff , et al., 2018, pp.185- 227) إلى أن منظمات الأعمال ذات الملكية الحكومية والملكية العائلية تتمتع بدرجة منخفضة من الإفصاح الإلكتروني، وهنا يشير الباحث أن هذه النتيجة منطقية لأن طبيعة أنماط الملكية التي أشارت إليها الدراسة هي المتحكمة في المعلومات المالية وفي الأنشطة الأخرى للمنظمة بالمقارنة بباقي الأطراف غير المباشرة ذات العلاقة بها.

بالإضافة إلى ما سبق فقد توصلت دراسة (خليفة، ٢٠١٨، ص ص ٢٠٣- ٢١١) إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من الملكية الحكومية والملكية الإدارية وبين خصائص لجنة المراجعة ممثلة في الاستقلال وعدد الاجتماعات وحجم اللجنة، كما توجد علاقة موجبة أيضا من كل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وبين خصائص لجنة المراجعة.

في ضوء ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة يمكن للباحث الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- تعدد الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح المحاسبية، مع اختلاف نتائج هذه الدراسات في تحديد طبيعة هذه العلاقة، ففيما يتعلق بالعلاقة بين نمط الملكية وجودة الأرباح، توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة طردية بينهما خاصة العلاقة بين الملكية الإدارية والملكية المؤسسية وجودة الارباح، كما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة عكسية، وفيما يتعلق بالعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح، توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه، وبين تحقيق جودة الأرباح.

كما تناولت بعض الدراسات العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات، ومنها دراسة (عوض، ٢٠١٦، ص ص ٢٤٥- ٢٦٧) والتي اثبت وجود علاقة موجبة بين تركز الملكية وعدم تماثل المعلومات في حين لا توجد علاقة بين كل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات، كما أن الإفصاح الاختياري لا يؤثر على طبيعة هذه العلاقة.

ومن الملاحظ أن هذه الدراسات لم تتطرق لخصائص لجنة المراجعة أو طبيعة الدور الرقابي الذي تقوم به، وبالرغم من ذلك فإن هذه النتائج والتي توصلت إليها هذه الدراسات قد تعطي مؤشرا غير مباشر لطبيعة تأثير كل من نمط الملكية وخصائص مجلس الإدارة على خصائص لجنة المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢- هناك بعض الدراسات التي قامت بالربط بين نمط الملكية وخصائص مجلس الإدارة وبين ممارسة التحفظ المحاسبي وكذلك ممارسة الإفصاح الإلكتروني لمنظمات الأعمال وبيان أثر كل منهما على الآخر دون توضيح لعلاقة ذلك بلجنة المراجعة على الرغم من أن هذه الجوانب – التحفظ المحاسبي، والإفصاح الإلكتروني- تدخل ضمن مسئوليات لجنة المراجعة ويكون لها انعكاس على دورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣- أن أنماط الملكية التي تناولتها الدراسات السابقة متعددة وكثيرة ومنها الملكية المؤسسية والملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية الحكومية وملكية كبار المستثمرين وعلى الرغم من ذلك فإن القليل من هذه الدراسات هي التي تناولت علاقة بعض هذه الأنماط بالدور الرقابي للجنة المراجعة، ومع ذلك لم تتفق على رأي واحد حول طبيعة هذه العلاقة وطبيعة

تأثيرها سواء كان إيجابيا أو سلبيا خاصة فيما يتعلق بالحد من عدم تماثل المعلومات، وبذلك يفتح المجال إلى المزيد من البحث والدراسة في هذا الشأن.

٤- أن أهم خصائص مجلس الإدارة التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة هي: حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، عدد مرات الاجتماع، الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وقد تناولت بعض الدراسات علاقة هذه الخصائص بلجنة المراجعة، وتوصلت إلى أن أكثر الخصائص تأثيرًا على الدور الرقابي وخصائص لجنة المراجعة هي استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

٥- أدى تفويض الملاك (الأصيل) حق إدارة منظمة الأعمال إلى فئة متخصصة من المديرين (الوكيل) نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، إلى وجود اختلاف جوهري في نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة لكل من الملاك والمديرين، وهو ما أدى إلى ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة للحد من هذه المشكلة.

٦- تمثل لجنة المراجعة أحد اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مع مراعاة أن أحد أشكال الملكية هي الملكية الإدارية، علاوة على أن مجلس الإدارة في الأصل هو وكيل عن الملاك لإدارة منظمة الأعمال والمحافظة على استثماراتهم، لذا تظهر العلاقة القوية ذات الجوانب المتعددة بين هذه المتغيرات والتي سيكون لها تأثير واضح سواء كان مباشرا أو غير مباشر على خصائص وأداء لجنة المراجعة والذي سينعكس بالتأكيد على دورها الرقابي في مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات وخاصة بين فئتي المساهمين والإدارة.

٢/٢ استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت كلا من عدم تماثل المعلومات والدور الرقابي للجنة المراجعة.

نظرًا لتنوع الآثار المختلفة لظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، لذا تعددت الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، فقد أشارت دراسة (Chia, et al., 2010, pp.2267-2268) الى أن عدم تماثل المعلومات يعني معرفة بعض المستثمرين في منظمة الأعمال لمعلومات أكثر من غيرهم، عن القيمة الأصلية للمنظمة نتيجة حصولهم على معلومات خاصة دون غيرهم.

كما تناولت دراسة (Cormier, et al., 2010, pp.574-589) تأثير تطبيق حوكمة الشركات على عدم تماثل المعلومات ما بين المديرين والمستثمرين بالتطبيق على بعض الشركات الكندية، وتوصلت إلى أن كلا من الإفصاح الاختياري في ظل الحوكمة وحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة، يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ما بين المديرين والمستثمرين، كما أضافت دراسة (Akhigbe, et al., 2010, pp.1253-1272) بأن استقلال أعضاء

مجلس الإدارة بجانب تطبيق قانون Sarbanes- Oxley أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات في الكثير من منظمات الأعمال، وفي اتجاه أخر تناولت دراسة (Yoon, et al., 2011, pp.157- 163) أثر تطبيق لغة تقارير الأعمال XBRL على عدم تماثل المعلومات على عينة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الكوري، وتوصلت النتائج إلى أن أعداد التقارير المالية بواسطة XBRL يؤدي إلى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وخاصة في الشركات كبيرة الحجم لأنها تساعد المستثمر على تقييم الوضع المالي لهذه الشركات.

كما ناقشت دراسة (Jiao, et al., 2012, pp.56-63) اختبار العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وجودة التقارير المالية من خلال الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والتي تم التعبير عنها باستخدام المقياسين التاليين وهما:

١- قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بالأرباح بدقة.

٢- مدى الاتفاق بين هؤلاء المحللين في عملية التنبؤ بالأرباح.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تنبؤات المحللين الماليين في ظل تطبيق IFRS أصبحت أكثر دقة، وكذلك انخفاض مستوى الاختلاف بين هؤلاء المحللين مما يشير إلى تحسين جودة التقارير المالية وانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وبذلك تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (Vakilifard, et al., 2011, pp.231- 241) من أن تطبيق IFRS يؤدي إلى الحد من الفجوة المعلوماتية بين معدي ومستخدمي التقارير المالية وبالتالي الحد من فجوة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry Gap بين الإدارة والمستثمر. وبذلك يمكن للباحث القول بأن هناك علاقة طردية بين الفجوة المعلوماتية وفجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كما تناولت دراسة (Yaghoobnezhad, et al., 2013, pp1866- 1872) أثر عدم تماثل المعلومات على جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مؤشرات وهي: جودة المستحقات، واستمرارية أرباح منظمة الأعمال، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، وقد توصلت إلى أن جودة المستحقات المحاسبية ذات علاقة سلبية بجودة التقارير المالية وأنها ترتبط بعدم تماثل المعلومات، كما أن زيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح يحد من عدم تماثل المعلومات، في حين أن تحقق الأرباح لا يؤثر على عدم تماثل المعلومات، ولذا أكدت نتائج دراسة (Bhattacharya, et al., 2013, pp.482- 524) على وجود علاقة مباشرة وقوية بين جودة التقارير المالية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كل هذه النتائج تؤكد للباحث أهمية دور لجنة المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية وتحقيق جودة الأرباح وأثر ذلك على الحد من عدم تماثل المعلومات، وهو ما توصلت إليه نتائج دراسة (Wang, et al., 2016, pp.2417-2431) من أن هناك علاقة ارتباط موجب بين

وجود لجنة المراجعة وتحقيق الشفافية – وتحقيق جودة الأرباح، وأضافت دراسة (Chariri and Januarti, 2017, pp.305-317) بأن خبرة أعضاء لجنة المراجعة ودورية اجتماعاتهم يساعدان منظمات الأعمال على إعداد التقارير المالية المتكاملة. وكل ذلك سيؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وفي اتجاه آخر توصلت دراسة (عبدالمنعم، ٢٠١٣، ص ص ١-٢٢) إلى أن الإفصاح عن تعليقات الإدارة Management Commentary (MC) في ضوء الإرشاد الدولي الصادر عن IASB في ديسمبر ٢٠١٠م يساعد على الحد من الفجوة المعلوماتية وكذلك فجوة التقارير وما يترتب عليها من وجود فجوة الإدراك، وبالتالي يساعد على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما أضافت دراسة كل من (Gajewski and li, 2015,pp.115-124) ، ودراسة (Agustina, et al., 2017, pp.17-20) بأن هناك علاقة عكسية وقوية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وعدم تماثل المعلومات، أي أنه يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية ويؤدي الى زيادة قيمة المنظمة، في حين توصلت دراسة (سامح، ٢٠١٧، ص ص ٣٠-٧٥) إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وتجدر الإشارة أنه في ضوء بيان مدى وجود علاقة بين نمط الملكية وظاهرة عدم تماثل المعلومات، توصلت نتائج دراسة (عوض، ٢٠١٦، ص ص ٢٤٥- ٢٦٧) إلى عدم وجود علاقة بين كل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية والملكية الحكومية وبين عدم تماثل المعلومات، في حين توجد علاقة موجبة بين تركز الملكية وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وهنا يرى الباحث أن دراسة هذه العلاقة باستخدام خصائص لجنة المراجعة كمتغير وسيط بين نمط الملكية المستخدم من جانب وبين مشكلة عدم تماثل المعلومات من جانب آخر، قد يؤدي إلى نتائج مختلفة وهامة وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

وبالنسبة للعلاقة بين لجنة المراجعة ومسئولياتها المختلفة بمنظمات الأعمال وخاصة الرقابية منها، وبين الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، تشير نتائج دراسة (فودة وآخرون، ٢٠١٦، ص ص ١٨١- ٢٣٣) إلى إن وجود لجنة مراجعة فعالة داخل منظمة الأعمال يؤدي إلى تزويد أعضاء مجلس الإدارة – وخاصة غير التنفيذيين- بالمعلومات اللازمة لتحسين قرارات المجلس، بجانب زيادة جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة ثقة المستثمرين وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأضافت دراسة (عبدالقادر، ٢٠١٧، ص ص٤٦٧- ٤٨٧) بأن وجود لجان مراجعة فعالة بمنظمات الأعمال ويتمتع أعضاؤها بالخبرة المطلوبة وعلى اتصال وتعاون مع المراجع الخارجي، يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ويزيد من جودة عملية المراجعة، بجانب ذلك أكدت نتائج دراسة (حسين، عجيب، ٢٠١٨، ص

ص ٤٧١- ٤٩٣) على أن عدم ارتباط أعضاء لجنة المراجعة بعلاقات مع مجلس الإدارة يساهم في دعم استقلالهم وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة، يرى الباحث أنه هناك تعدد وتنوع لجوانب مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تتعدد أدوات معالجتها والسيطرة عليها أو الحد منها، ولكن كل هذه الأدوات ذات علاقة بوجود لجنة المراجعة وممارسة دورها الرقابي داخل منظمة الأعمال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن الاهتمام بتطوير أداء لجنة المراجعة وتوسيع مسئولياتها وخاصة الرقابية سوف ينعكس بشكل إيجابي على هذه الأدوات وبالتالي على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، خاصة وكما أشارت دراسة (Agrawal and Tommy, 2015, pp.1-56) بأنه في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وزيادة درجة عدم التأكد ووجود بعض المشكلات المحاسبية وسعي إدارة المنظمة لتحقيق مصالحها الذاتية، فإنها تحرص على امتلاك المعلومات الداخلية Inside Information التي تمكنها من تحقيق مزايا معلوماتية على حساب الأطراف الأخرى وبالتالي زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ولذا أكدت دراسة (Gebrayel, et al., 2018, p.203) على أن التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية Internal Audit Function يزيد من جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية تمثل أحد المشاكل المحاسبية ذات الآثار السلبية المتعددة، علاوة على تأثيرها المباشر على مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل وخارج منظمات الأعمال، وبالتالي كانت ومازالت محل اهتمام مختلف الباحثين والكتاب في مجال الفكر المحاسبي.

٢- تعدد مسببات مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ودوافع حدوثها، أدى إلى تعدد جوانب معالجتها سواء من خلال معايير المحاسبة أو من خلال أساليب تحقيق جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية أو من خلال وسائل الإفصاح المحاسبي، أو الاهتمام بأداء ومسئوليات كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ولجنة المراجعة باعتبارها أداة التواصل بينهما من جانب، وبينهما وبين الإدارة من جانب أخر مما أدى إلى أهمية الدور الذي تقوم به في سبيل علاج هذه المشكلة وخاصة دورها الرقابي.

٣- نظرًا لتعدد المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال، والتي أشار إليها الدليل المصري لحوكمة الشركات، ومنها: دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة، ودراسة

القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة، والتوصية بتعيين مراقب الحسابات والاطلاع على خطة المراجعة الخاصة به مع دراسة ملاحظاته وتوصياته على القوائم المالية، والتأكد من التزام الشركة بالنظم واللوائح والقوانين المختلفة، والاطلاع على خطة وتقارير المراجعة الداخلية (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص ص ٢٣-٢٤)، يصبح دور لجنة المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات من أهم الأدوار في هذا الشأن، وخاصة دورها الرقابي.

٤- لم تهتم الدراسات السابقة ببيان أثر العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وبين خصائص لجنة المراجعة ودورها الرقابي من جانب، والعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ودورها الرقابي وبين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتجنب سلبياتها من جانب آخر، وهذا ما يميز الدارسة الحالية وهو كيفية تحسين الدور الرقابي للجنة المراجعة كمتغير وسيط بين تأثُرها بكل من نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة كمتغيرات مستقلة، وبين أثرها على الحد من عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع.

٣-المنطلقات الفكرية لكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعدم تماثل المعلومات وعلاقتها بلجنة المراجعة واشتقاق فروض البحث.

نظرًا لتعدد وجهات النظر العلمية للمتغيرات السابقة، بجانب تعدد مفاهيمها وأبعادها وأثارها الإيجابية والسلبية، لذا سيتم تناول بالشكل التالي:

١/٣ طبيعة كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة.

بداية يجب الإشارة إلى أن هناك عاملا مشتركا بين كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وهذا العامل يتمثل في أن جميعها تمثل آليات لحوكمة الشركات، لذا قامت دراسة (Ketton and yang, 2008, PP.62-87) باختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح، باستخدام المقاييس المعبرة عن الحوكمة وهي: حقوق المساهمين Shareholders' Rights، وهيكل الملكية Ownership Structure ، وتكوين مجلس الإدارة Board Composition، وخصائص لجنة المراجعة Audit Committee Characteristics ، وتأكيدًا على ذلك أيضا اعتمدت دراسة كل من (Puspitaningram and Atmini, 2012, pp.157-166) على كل من هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة، واستقلال المفوضين Independent Commissioners كآليات لحوكمة الشركات لاختبار مدى تأثيرها على مستوى الإفصاح الاختياري للتقارير المالية عبر الأنترنت، لذلك صنفت دراسة(Dharmastuti and Wahgudi, 2013, pp.132-139) آليات حوكمة الشركات إلى

مجموعتين رئيسيتين وهما: آليات داخلية، ومنها: مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية، ولوائح الشركة ولجنة المراجعة، وآليات خارجية، ومنها: أصحاب الدين وهيكل الملكية والمراجعة الخارجية.

لذا يرى الباحث أن طبيعة العلاقة بين هذه الآليات الثلاثة ونوعية ودرجة التأثير المتبادل بينها سوف يتوقف على مفهوم وخصائص كل آلية من هذه الآليات والدور الذي تقوم به كل منها وذلك على النحو التالي:

١/١/٣ هيكل الملكية وعلاقته بالدور الرقابي للجنة المراجعة وعدم تماثل المعلومات.

أشارت بعض الدراسات مثل (Govert and Brian, 2010, p.1) ، دراسة (Bonna 2011, p.14) ، ودراسة (Elijah, 2010, pp.25-26) إلى أن هيكل الملكية يعبر عن أصحاب الأموال المملوكة ونسبة مساهمتهم في منظمة الأعمال، وقد يكون أصحاب الملكية من الملاك الداخليين (أي المديرين بالمنظمة) أو من الملاك الخارجيين (أي المستثمرين الخارجيين) اللذين ليس لهم دور مباشر في إدارة المنظمة، ولذا أشارت دراسة (حمدان، ٢٠١٢، ص ص ٤١٥- ٤١٧) إلى أن انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك (الأصيل) حق إدارة منظمة الأعمال إلى مجموعة متخصصة من المديرين (الوكيل) أدى إلى وجود اختلاف في المعلومات المتاحة لكل من الملاك والمديرين، وهو ما نتج عنه وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات والذي أدى بالأصيل إلى تحمل تكاليف الوكالة للقيام بوضع آليات للرقابة على تصرفات المديرين.

وهنا يشير الباحث إلى أن عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل لا يعني عدم التماثل من حيث كمية ونوعية المعلومات فقط، وإنما أيضا عدم التماثل في قدرة الوكيل على فهم تلك المعلومات وتفسيرها بدرجة أكبر مما هو متاح للأصيل، كما يرجع عدم تماثل المعلومات إلى اختلاف الخلفية العلمية والمهنية لكل من الوكيل والأصيل، وكل ذلك يشير إلى أهمية دور لجنة المراجعة كأحد آليات الرقابة على تصرفات الإدارة من جانب وحماية حقوق هؤلاء الملاك من جانب آخر. وبالنسبة لطبيعة هيكل الملكية السائد في منظمات الأعمال، فقد اتفقت معظم الدراسات مثل: (راجحة، ٢٠١٠،ص ص٣٦١-٣٨٧ ؛ عفيفي، ٢٠١١،ص ص ١٥٧-٢٤٣؛ مليجي، ٢٠١٤،ص ص ١-٦٠؛ Ayadi and Boujelbene, 2014. pp.82-84; Busta, et al., 2014, pp.162-164; Stergiou, 2011, pp.240-245) على أن أنماط هيكل الملكية تقسم إلى:

١- **الملكية المشتتة (تشتت الملكية)** Ownership Dispersion حيث يمتلك منظمة الأعمال عدد كبير من المساهمين نتيجة طرح أسهمها للاكتتاب العام بحيث يمتلك كل مساهم عددا قليلا من الأسهم بحيث لا يتجاوز نسبة ٥% من أسهم المنظمة وذلك طبقا لما

حددته المادة رقم (٢٠٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ويطلق على هذا النمط من الملكية بنظم الخارجيين Outsider Systems ، ويؤخذ عليه ارتفاع تكاليف الوكالة وظهور مشكلة المستفيد بالمجان Free Ridden Problem والذي يعني انتظار كل مساهم للاستفادة من الرقابة التي يمارسها الآخرون دون أن يسعى لممارستها رغم رغبته وذلك نتيجة ارتفاع تكاليفها.

وتسعى الإدارة في ظل هذا النمط من الملكية إلى وجود حالة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب هؤلاء الملاك، لذلك اتفقت نتائج دراسة (Wellalage and Locke, 2011, pp.1178-192) مع نتائج دراسة (Turki and Sedrine, 2012. pp.121-132) على أن تشتت الملكية يؤدي إلى حدوث تكلفة الوكالة Agency Cost أو تكلفة الفصل بين الملكية والرقابة وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد وزيادة الفجوة بين السيطرة على منظمة الأعمال من جانب الملاك والرقابة عليها من جانب الإدارة.

وهنا تظهر أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة لحماية حقوق هؤلاء المساهمين والحد من عدم تماثل المعلومات والحد من المصالح الذاتية للإدارة، ولكن يتوقف ذلك على الخصائص التي يجب أن تتوفر في أعضاء لجنة المراجعة.

٢- **الملكية المركزة (تركز الملكية)** Ownership Concentration حيث يمتلك عدد محدود من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم منظمة الأعمال، مما يكون لهم الحق في إدارة المنظمة وتوجيه سياستها المالية والتشغيلية أو التمثيل في مجلس الإدارة.

ويطلق على هذا النمط من الملكية نظم الملكية المؤثرة داخليا Insider Systems ويتميز هذا النمط بتوفر القوة والحافز على مراقبة الإدارة، مع تقليل احتمالات حدوث سوء الإدارة بجانب الاهتمام بالقرارات طويلة الأجل، وبالرغم من ذلك أشارت نتائج دراسة (Tsegba and Herbert , 2013, pp.23- 38) وكذلك نتائج دراسة (Abdolkhani and Jalali, 2013, pp.46- 51) إلى أن تركز الملكية يكون له تأثير سلبي وجوهري على كل من أداء وقيمة منظمة الأعمال وذلك بسبب التواطؤ مع إدارة المنظمة لتحقيق المصالح الشخصية وإهدار موارد المنظمة، بجانب مشاكل الوكالة بين الأغلبية والأقلية Majority and Minority Shareholders وذلك بسبب عدم تماثل حق التدفق النقدي وحق التصويت.

وهنا يشير الباحث إلى أنه في ظل هذا النمط من الملكية لا يمكن إغفال دور لجنة المراجعة الرقابي أيضا، سواء لتحقيق أهداف الأغلبية أو لحماية حقوق الأقلية من المساهمين وخاصة في ظل عدم تماثل المعلومات الذي قد يحدث بين هاتين الفئتين من المساهمين.

ومن الملاحظ أن نمط الملكية المركزة قد يأخذ أشكالا متعددة منها:

أ) **الملكية الإدارية** Managerial Ownership والتي تعني تملك الإدارة لجزء من أسهم منظمة الأعمال، ويقضي هذا النمط من الملكية على تضارب المصالح بين المديرين والملاك وتحقيق نوع من تقارب المصالح Convergence of Interests بينهما ويحد من السلوك الانتهازي للإدارة ويحسن من جودة الأرباح وبالتالي يحد من عدم تماثل المعلومات بينهما، وبالرغم من ذلك ترى بعض الدراسات مثل: دراسة (أحمد، ٢٠٠٩، ص٦٠)، دراسة (Piesse, et al., 2012, pp.645-681)، دراسة (Upadhyay, et al., 2014, pp.1486-1492) ، دراسة (Muller–Khle, 2015, PP.74-75) أن زيادة الملكية الإدارية يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالحصانة الإدارية Management Entrenchment والتي تؤدي إلى انخفاض أداء المنظمة نتيجة ضعف آليات الرقابة وبالتالي تحقيق المصالح الخاصة للإدارة، بجانب ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجة عن المنظمة.

وهنا يرى الباحث أن كلا الاتجاهين يكون له تأثير مختلف على خصائص وأداء لجنة المراجعة وخاصة دورها الرقابي وذلك بما يحقق وجهة النظر الغالبة لأي اتجاه منهما، وأن كانت بعض الدراسات مثل: (Garcia- Sanchez, et al., 2012, pp.184-213) (Poit,2004, pp.223-246); توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين ملكية المديرين واستقلال لجنة المراجعة.

ب) **الملكية المؤسسية** Institutional Ownership وتأخذ شكل الاستثمار المؤسسي، حيث تتركز ملكية أسهم منظمة الأعمال في يد بعض المؤسسات مثل: صناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات، وشركات التأمين، وتشير بعض الدراسات مثل:(عبيد، ٢٠١٠،ص ص٦-٧)؛ (Elyasiani & Jia, 2010,pp.606-620)؛(Hassan, 2011, pp.12-19) (Alves, 2012, pp.57-74) (Almutairi, 2013,pp.134-152) إلى أن الملكية المؤسسية تسعى نحو توفر الرقابة الفعالة سواء من خلال التدخل المباشر أو من خلال تفعيل آليات الحوكمة المختلفة ومنها لجنة المراجعة والتي تحد من ممارسة الادارة لإدارة الأرباح، كما أنها تخفض من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما تحد من قدرة الإدارة على استغلال المعلومات الداخلية وذلك لما يتوفر لهذه المؤسسات من الحافز والقدرة والموارد على تحقيق ذلك وبالتالي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة.

ولذا يرى الباحث أن هذا النمط من الملكية يساعد على تفعيل أدوات الرقابة داخل منظمة الأعمال وبالتالي تفعيل خصائص لجنة المراجعة التي تساعد على ذلك، مثل: الاستقلالية ووجود أعضاء خارجيين وتوفر الخبرة المالية والمحاسبية، لذلك أشارت نتائج

دراسة (Feldman and Schwarzkopf, 2003, p.88) إلى أن زيادة نسبة الاستثمار المؤسسي في منظمة الأعمال يؤدي إلى زيادة الأعضاء الخارجيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مما يزيد من استقلاليتهم وتفعيل دورهم الرقابي في المنظمة.

ج) **الملكية العائلية** Family Ownership وتتمثل في قيام إحدى العائلات بالسيطرة على منظمة الأعمال سواء بالملكية أو الإدارة أو الأثنين معًا، وتشير بعض الدراسات مثل: (عفيفي، ٢٠١١، ص ص ١٥٧-٢٤٣)؛ (أبو السعود وآخرون، ٢٠١٤، ص ص ٤٢-٤٥)؛ (Ali, et al., 2007, p.95)؛ (Mazzi, 2011, pp.170-175) إلى أن هذا النمط من الملكية يساعد على تفعيل الرقابة على أنشطة منظمة الأعمال، كما أن اقتران الملكية مع الرقابة يؤدي إلى تقارب المصالح وتخفيض تكاليف الوكالة مع الاهتمام بالأهداف طويلة الأجل وتوفر المرونة والجرأة في اتخاذ القرارات مع القدرة على تحمل المخاطر. ويؤخذ على هذا النمط تحقيق المصالح الذاتية للعائلة على حساب حقوق الأقلية وعلى حساب توفر الإدارة المهنية ذات الكفاءة المطلوبة (المليجي، ٢٠١٠، ص ص ٢٦- ٢٧).

ولذا يرى الباحث أن الدور الرقابي المحايد الذي يجب أن تقوم به لجنة المراجعة في ظل توفر خصائص معينة قد يصعب تحققه، خاصة إذا تعارض مع مصالح العائلة المالكة.

د) **ملكية كبار المساهمين** Holders –block حيث تتركز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين، والذي يطلق عليهم "المستثمر الرئيسي أو الاستراتيجي".

وتشير معظم الدراسات مثل: (عبدالسلام، ٢٠٠٤، ص ص ١٥٨- ١٦٢؛ مليجي، ٢٠١٤ ص ص ١-٦٠ ؛ Dou, et al., 2013a, ؛ Zhong, et al., 2007, pp. 39-42 2013b) إلى أن هناك وجهتي نظر بخصوص دور هذا النمط من الملكية في الرقابة على أداء منظمة الأعمال أو إدارتها، وهما:

<u>الأولى</u>: وجود دور هام وفعال لكبار المساهمين كمستثمرين في ممارسة الرقابة على أداء المنظمة بشكل يحد من ممارسة إدارة الأرباح Earnings Management وعملية الاحتيال ويزيد من جودة التقارير المالية.

<u>الثانية</u>: رغبة كبار المساهمين في تحقيق عائد كبير على استثماراتهم عن طريق المضاربة أو ممارسة ضغوط سوق المال على إدارة المنظمة لتحقيق الأرباح المستهدفة في الأجل القصير، وبذلك يستفيد كبار المساهمين من ممارسة إدارة الأرباح لتخفيض تكاليف التمويل الخارجي أو إبرام عقود أكثر كفاءة أو تحقيق منافع خاصة على حساب صغار المساهمين ولذلك تتحول مشكلة الوكالة إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين بدلا من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك، ويتفق مع وجهة النظر هذه ما

توصلت إليه نتائج دراسة (Adelopp, et al., 2012, pp.50-68) من أن زيادة عدد كبار الملاك أكثر من ٣% من عدد الأسهم يؤدي إلى انخفاض فعالية لجنة المراجعة، أي أن هناك علاقة معنوية عكسية بين هيكل الملكية بهذا الشكل وفعالية لجنة المراجعة.

وهنا يشير الباحث إلى أن الدور الرقابي الذي يجب أن تقوم به لجنة المراجعة والذي أكد عليه دليل لجان المراجعة Guidance on Audit Committees الصادر عن هيئة التقارير المالية Financial Reporting Council بلندن في سبتمبر ٢٠١٢ والذي أشار إلى أن مهام ومسئوليات لجان المراجعة تتضمن: مراقبة القوائم المالية والأوراق المالية للمنظمة ومراقبة ومراجعة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية، وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ومراقبة ومراجعة استقلال المراجع الخارجي وتحقيق فعالية عملية المراجعة. بالإضافة الى ما يجب أن تتصف به لجنة المراجعة من خصائص، كل ذلك يختلف من وجهة نظر إلى أخرى نتيجة اختلاف أهداف ورغبات كبار المساهمين.

لذا يرى الباحث أن تأثير كل نمط من أنماط الملكية السابقة على أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة يختلف عن الأخرى، بل قد يختلف تأثير النمط الواحد من منظمة أعمال إلى أخرى أو من وقت إلى أخر في ذات المنظمة، لذا **يمكن للباحث صياغة الفرض الأول** للبحث على النحو التالي:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط الملكية المستخدم (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، ملكية كبار المساهمين) في منظمة الأعمال وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بالمنظمة".

٢/١/٣ خصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة وعدم تماثل المعلومات

يعد مجلس الإدارة قمة إطار الحوكمة لأنه أكثر آليات حوكمة الشركات الداخلية أهمية، وتتمثل وظيفته الرئيسية في تقليل تكاليف الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، وعلى الرغم من تفويض المجلس لبعض وظائفه إلى الإدارة العليا، إلا أنه يحتفظ بالرقابة النهائية عليها (Viader and Espina, 2014, pp.1-14) ، وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات والصادر في أغسطس ٢٠١٦، إلى أن مجلس الإدارة يلعب دورًا مهمًا وحاسمًا في وضع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تسيطر على سير العمل بها وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمنظمة وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية

الصادرة عن المنظمة والسيطرة على دقة وسلامة البيانات بالمنظمة وحمايتها من التلاعب وتأمين تدفق المعلومات (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص ١٨).

وقد اشارت دراسة (Noor and Fadzil, 2013, pp. 191-206) إلى تطور أدوار مجلس الإدارة وأنها ذات طبيعة ديناميكية لأنه يمثل العقل المدبر في صنع القرارات الصحيحة لمنظمات الأعمال خاصة المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية طويلة الأجل، بجانب تحسين الأداء المالي للمنظمة.

لذا فإن مجلس الإدارة يمثل أحد الآليات الهامة للحد من صراعات الوكالة داخل منظمة الأعمال بجانب حماية حقوق المساهمين وتحقيق المساءلة الإدارية لتحقيق الأداء الجيد للمنظمة وضمان التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، لذا أشارت دراسة (صالح، ٢٠١٠، ص ص٣٨٠ – ٤٣٢) إلى أن مجلس الإدارة يعد من أهم آليات الرقابة على سلوك المديرين تجاه ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب في التقارير المالية، علاوة على تحسين الإفصاح والشفافية لمساعدة المساهمين على اتخاذ القرارات، وكل ذلك يؤدي من وجهة نظر الباحث إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وخاصة بين المديرين والمساهمين، لذلك توصلت نتائج دراسة (Cai, et al., 2015, pp.1-32) إلى أن ضعف الأداء الرقابي لمجلس الإدارة يساعد على وجود عدم تماثل المعلومات المحاسبية .

ويقوم مجلس الإدارة طبقا لقواعد الحوكمة بتشكيل مجموعة من اللجان التابعة له لمساعدته في إنجاز مهامه، وفي مقدمتها لجنة المراجعة والتي تقوم بدور الرقابة على الجوانب المالية والمحاسبية لمنظمة الأعمال بالإضافة إلى الاشراف والرقابة على إعداد التقارير والقوائم المالية إلى غير ذلك من المهام، بجانب دورها كحلقة اتصال بين كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة.

ومن الملاحظ أن فعالية لجنة المراجعة في القيام بدورها الرقابي ذي الأبعاد المتعددة ومنها الحد من عدم تماثل المعلومات، يتوقف على فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة والذي يتأثر بالخصائص الواجب توافرها في المجلس، لذلك أشارت دراسة (Uadiale, 2010, pp.155-165) إلى أن أداء مجلس الإدارة لواجباته الرقابية يتأثر بفعالية المجلس والتي تتأثر بمجموعة من الخصائص مثل: تكوين مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وعدم تماثل المعلومات، وثقافة المجلس.

وقد تعرض مجلس الإدارة لبعض الانتقادات بعد فشل وانهيار الكثير من منظمات الأعمال وذلك بسبب تخلي المجلس عن السيطرة على مديري المنظمة الحارصين على تحقيق أهدافهم الخاصة، وأيضا ضعف دوره الرقابي، لذلك اهتمت إجراءات حوكمة الشركات بتقوية سلطات مجلس الإدارة، ولذا أشارت دراسة (Abidin, et al., 2009, pp. 150-169) إلى أن

مجلس الإدارة يجب أن يحقق التوازن بين أعضائه من المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين وعدم الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وأن يتم تعيين الأعضاء من خلال لجنة الترشيح.

لذا يرى الباحث أن خصائص مجلس الإدارة التي تساعده على القيام بالدور المنوط به وتؤثر على الدور الرقابي الذي تقوم به لجنه المراجعة تتمثل في:

- **استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:**

فقد أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى أن يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين وبينهم عضوين مستقلين على الأقل ولا يفضل الجمع بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، لأن ذلك وكما أشارت دراسة (Dimitropoulos and Asteriou , 2010, p.193) يحدد قوة المجلس الإشرافية وضبط أداء إدارة المنظمة لتحقيق مصالح حملة الأسهم وتعظيم قيمتها والحد من السلوك الانتهازي للإدارة ودعم جودة المعلومات المحاسبية، لذلك توصلت دراسة (Black and Kim, 2011, pp.1-10) إلى أن زيادة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين يؤثر إيجابيا على القيمة السوقية وعلى أداء منظمة الأعمال في الأسواق الناشئة.

وكل ذلك سوف ينعكس – من وجهة نظر الباحث – بالإيجاب على الدور الرقابي للجنة المراجعة وخاصة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين مختلف المستخدمين لها.

بالإضافة إلى ما سبق أشارت دراسة (Adams and Ferreria, 2007, p.218) ودراسة (Guest, 2008, pp.53-54) إلى أن دور مجلس الإدارة يتضمن كلا من الدور الإشرافي Monitoring Role والذي يسعى إلى الرقابة على الإدارة لتحقيق مصالح حملة الأسهم، ويتحقق ذلك من خلال الأعضاء المستقلين بالمجلس، وكذلك الدور الاستشاريAdvisor Role والذي يهتم فقط بتقديم الاستشارات والنصح للإدارة التنفيذية، ويتم ذلك من خلال أعضاء المجلس غير المستقلين.

ويجب مراعاة أن تحقيق استقلالية مجلس الإدارة وما ينتج عنها من تحقيق الرقابة والإشراف على الإدارة التنفيذية بمنظمة الأعمال يحقق جودة التقارير المالية وبالتالي جودة الأرباح ويحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما أن هناك علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وبين لجنة المراجعة وهو ما أشارت إليه دراسة كل من (Garcia – Sanchez, et al., 2012, pp. 184-213; Salehi, et al., 2012, pp. 306-316) إلى أن هناك علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، وذلك لأن هيكل مجلس الإدارة أحد العوامل الهامة في تحقيق الرقابة الفعالة على أداء الإدارة، كما أضافت دراسة (Wang, et al. 2016, pp.2428 – 2430) بأن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين ولجنة

مراجعة بمنظمة الأعمال يؤدي إلى حماية مصالح المساهمين Protect Shareholder Interests ويرتبط إيجابيا بتحقيق شفافية المعلومات Information Transparency وتحقيق جودة الأرباح Earning Quality .

- **الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (عدم الإزدواجية)**

حيث يمثل أيضا أحد الجوانب الهامة لتحقيق استقلالية المجلس وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي له، وذلك لأن وجود الشخصية المهيمنة Dominant personality أو ازدواجية الدور Role Duality تحد من قدرة المجلس على السيطرة على سلوك الإدارة وتؤدي إلى مستوى أدنى من الإفصاح المحاسبي (Hassan, 2013, pp. 1-44)

كما أشارت دراسة (Kim, et al., 2009, pp. 1173=1180) إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة وبالتالي زيادة مشاكل وتكاليف الوكالة. بالإضافة إلى أن الجمع بين المنصبين يؤدي إلى ضعف المجلس في أداء وظائفه وتعرضه للشبهة ويزيد من ممارسة إدارة الأرباح بالمنظمة (خليل، ٢٠١٠، ص ص ١٣٧-١٨٣).

وقد أضافت دراسة (Ramli, et al., 2013, pp.90-99) بأن ازدواجية دور المدير التنفيذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمديرين Directors-Related Information، بجانب ذلك أوضحت دراسة (Erkens, et al, 2009, pp.1-25) بأن ثنائية دور المدير التنفيذي الرئيسي قد يفسر تعرض منظمات الأعمال للأزمات المالية، في حين أن نسبة الأعضاء الخارجيين بمجلس الإدارة يحد من معاناة المنظمة في ظل الأزمة المالية.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن الأثار المترتبة على ازدواجية دور المدير التنفيذي على لجنة المراجعة وخاصة دورها الرقابي سوف تختلف تمامًا عنها في حالة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وبالتالي سوف يختلف دور لجنة المراجعة تجاه مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، خاصة وكما أشارت دراسة (Ruiz-Barbadillo, et al., 2007,pp. 311-352) إلى أن هناك علاقة عكسية بين ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وبين استقلال أعضاء لجنة المراجعة.

- **حجم مجلس الإدارة.**

وفيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة كأحد الخصائص المميزة له، فإن دليل حوكمة الشركات المصري الصادر في ٢٠١٦ أشار إلى أنه: يشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته وبما في ذلك تشكيل لجانه، وكذلك أشارت

دراسة (Fauzi and Locke, 2012, pp. 43-67) إلى أنه لا يوجد حجم أمثل لمجلس الإدارة وإنما يتوقف عدد أعضائه على نوعية منظمة الأعمال وحجم أصولها وثقافة المجلس.

وفي مقابل ذلك أشارت دراسة (Mohammad, et al., 2013, pp. 1-26) إلى أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يتراوح ما بين (٨-١٠) أعضاء ويرتبط ذلك بعلاقة موجبة مع أداء منظمة الأعمال، لذلك أشارت دراسة (Monks and Minow, 2011, pp. 1-25) إلى أن زيادة أعداد مجلس الإدارة يساعد على توفير الوقت والجهد اللازم للرقابة والأشراف على إدارة المنظمة، بينما يقل الجهد والوقت في حالة قلة أعداد مجلس الإدارة.

ويرى الباحث أنه في ضوء تباين الآراء السابقة، يجب أن يتناسب حجم مجلس الإدارة مع حجم أصول منظمة الأعمال ورقم أعمالها، مع مراعاة أن يتوفر في أعضاء المجلس وخاصة المستقلين منهم، المهارات والخبرات اللازمة في ذات المجال التي تعمل فيه منظمة الأعمال، بجانب المهارات والخبرات المالية والمحاسبية، وأن يحرص كل أعضاء مجلس الإدارة على بذل الجهد والوقت اللازمين للرقابة على أداء إدارة منظمة الأعمال وخاصة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

- **عدد اجتماعات المجلس.**

يمثل عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة أحد خصائصه الهامة، لأنها تعكس مدى اهتمام المجلس بأمور وقضايا منظمة الأعمال ومدى متابعتها باستمرار ومعايشة الأحداث بها، لذلك أشارت نتائج دراسة (Brown, et al., 2011, pp.96-172) إلى أن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يرتبط إيجابيا بجودة الإدارة بمنظمة الأعمال وتطبيقها لسياسات محاسبية متحفظة، كما أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى أن: مجلس الإدارة ينعقد على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر وأن يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة عن عدد الاجتماعات وعن أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور اجتماعات المجلس أو اجتماعات اللجان المنبثقة عنه.

كما توصلت دراسة (Abbadi and Al- Zyoud, 2012, PP.197- 207) إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومدى التزامهم بحضور الاجتماعات هي آليات حوكمة الشركات للحد من التلاعب في الأرباح المعلنة.

وهنا يشير الباحث إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ودورية عقد هذه الاجتماعات وفعالية الموضوعات وقرارات المجلس ومتابعتها، سوف يؤثر بشكل مباشر وفعال على اجتماعات لجنة المراجعة وبالتالي على فعالية أدائها في القيام بالمهام الخاصة بها ومنها الرقابة على الجوانب المالية للمنظمة.

في ضوء ما سبق يمكن <u>للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث</u> وذلك على النحو التالي:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (استقلالية الأعضاء، عدم الازدواجية، حجم المجلس، عدد الاجتماعات) وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بمنظمة الأعمال".

٢/٣ الجوانب النظرية لظاهرة عدم تماثل المعلومات وعلاقتها بالدور الرقابي للجنة المراجعة.

نظرا لتعدد مفاهيم وأبعاد مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذا سيتم تناولها من خلال الجوانب التالية:

١/٢/٣ طبيعة ومفهوم عدم تماثل المعلومات.

على الرغم من اتفاق معظم الكتاب والباحثين- أن لم يكن جميعهم- على الآثار السلبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف ومفهوم هذه الظاهرة، لذا فقد عرفت دراسة كل من (Wang, et al., 2011, P.1488) عدم تماثل المعلومات بأنه: مقدار الاختلاف في المعلومات المتاحة للأطراف المتعددة والمتنوعة بخصوص المعاملات والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في إتمام الصفقات، كما أشارت دراسة (Boolmfield & Fisher, 2011, pp. 41-68) إلى أن عدم تماثل المعلومات يعني: تعمد إدارة منظمة الأعمال إخفاء معلومات معينة ذات تأثير جوهري – تمثل المعلومات عن الأحداث التي تؤثر على مستقبل المنظمة أو المعلومات عن قيمة المنظمة أو معلومات عن مجهودات الإدارة غير العادية – عن المستثمرين أو تسريب بعض المعلومات الخاطئة بغرض تحقيق عوائد غير عادية من الأسهم التي يمتلكونها وذلك قبل نشرها في القوائم المالية.

وعلى جانب أخر، عرفت دراسة (Dai, et al ., 2013, pp. 187-209) عدم تماثل المعلومات بأنه: عدم كفاية المعلومات المفصح عنها سواء كانت معلومات مالية أو معلومات غير مالية مع عدم توفرها في سياق كمي ونوعي ومعرفي موحد، وبالتالي عدم تساوي المعرفة بين الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة منها.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد اتفقت بعض الدراسات مثل: دراسة (عوض، ٢٠١١، ص ص١-٤٩)؛ ودراسة (غنيم، ٢٠١٣، ص ص ٤٠-٨٠)، ودراسة (عبد القادر، ٢٠١٧، ص ص ٤٦٧-٤٩٠)، ودراسة (Akhigbe, et al., 2011, pp.1253- 1255) على أن مفهوم عدم تماثل المعلومات يعني: امتلاك بعض الأطراف المشاركة في السوق لمعلومات خاصة تؤثر على صنع القرار الاستثماري الخاص بهم، كما تحقق بعض المنافع المعلوماتية مثل تجنب خسارة أو تحقيق ربح في صورة عوائد غير عادية وذلك على حساب الأطراف التي اعتمدت على المعلومات العامة فقط، وقد أضافت دراسة (السيد، ٢٠٠٥، ص ص ١٢٠-١٦٩) بأن عدم

تماثل المعلومات يأخذ **صورتين** وهما: **الأولى**: التخلخل الأخلاقي (Moral Hazard) وذلك في العلاقة بين الإدارة والملاك ومع تعارض المصالح تسعى الإدارة لتحقيق منافعها الخاصة، **الثانية**: الاختيار غير الملائم أو الاختيار العكسي (Adverse Selection) ويحدث ذلك في العلاقة بين الملاك بعضهم البعض، حيث تقوم الفئة التي تتاح لها معلومات مميزة دون غيرها بتحقيق بعض المكاسب على حساب الفئة الأخرى، في حين أشارت دراسة (عبدالمنعم، ٢٠١٣، ص ص ١-٢٢) إلى أن عدم تماثل المعلومات يأخذ **شكلين مختلفين وهما: الأول**: عدم المساواة أو عدم التماثل بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية من جهة أخرى، **والثاني**: عدم المساواة أو عدم التماثل بين الأطراف الخارجية وبعضها البعض، مثل عدم التماثل بين المستثمرين المحليين من جهة والمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث تعريف ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بأنها: "**سلوك متعمد من أحد الأطراف المهتمة والمستخدمة للمعلومات المحاسبية بغرض حجب بعض المعلومات عن الأطراف الأخرى، أو الحصول على معلومات إضافية بطريقة غير رسمية ويصعب لباقي الأطراف الحصول عليها، أو التحكم في توقيت نشر المعلومات المحاسبية بحيث يتم الحصول عليها قبل باقي الأطراف، وبما يؤدي إلى عدم تساوي أو عدم تكافؤ المعلومات بين تلك الأطراف وبالتالي تحقيق فوائد معلوماتية أو منافع خاصة لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى، أو تحقيق عدم العدالة في إبرام الصفقات واتخاذ القرارات المختلفة بين هؤلاء الأطراف**".

ويشير الباحث إلى أن هذا التعريف يتضمن ما يلي:

١- أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات ليست ظاهرة عشوائية أو وليدة الصدفة والظروف المحيطة، ولكنها تعبر عن تصرف مقصود ومتعمد من أحد الأطراف لتحقيق منافع على حساب باقي الأطراف.

٢- أن هذا التصرف المقصود والمتعمد لا يقتصر القيام به فقط على إدارة منظمة الأعمال على حساب الأطراف الخارجية، بل يمكن أن يقوم به أحد الأطراف الخارجية على حساب باقي الأطراف الخارجية الأخرى.

٣- إن مسببات عدم تماثل المعلومات كثيرة ومنها:

أ) حجب المعلومات سواء بشكل كلي أو جزئي عن طرف معين من الأطراف المستخدمة لها والمستفيدة منها مما يحدث فجوة معلوماتية.

ب) استغلال المعلومات الداخلية أو الإتجار بها Insiders Trading والحصول عليها بطريقة غير مشروعة.

ج) التحكم في توقيت نشر المعلومات والإفصاح عنها لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

٤- يؤثر توقيت نشر المعلومات في حدوث عدم التماثل نتيجة التحكم في تاريخ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وأيضًا الوقت السابق على الإفصاح عن هذه المعلومات، لأنه خلال هذا الوقت تتاح المعلومات للداخليين فقط (المطلعين) ولا تتوفر الباقي المستثمرين (غير المطلعين) مما يحدث عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين هذه الأطراف.

٥- تتنوع المنافع الذاتية التي يسعى إلى تحقيقها الطرف المتعمد إحداث عدم تماثل المعلومات، وذلك ما بين منافع ناتجه عن عقد صفقات، ومنافع ناتجه عن تجنب بعض الخسائر، ومنافع ناتجه عن اتخاذ بعض القرارات المختلفة ولكنها جميعها منافع مؤقتة ومحدودة.

٦- تعدد سلبيات ظاهرة عدم تماثل المعلومات بحيث لا تقتصر على الطرف الذي لم تتح له هذه المعلومات فحسب، بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على منظمة الأعمال ذاتها وقدرتها على الاستمرار مستقبلا من جانب، وسوق الأوراق المالية من جانب أخر، علاوة على المخاطر المختلفة الناتجة عنها مثل: المخاطر الأخلاقية، ومخاطر الاختيار العكسي، بالإضافة إلى حدوث الكثير من الظواهر السلبية مثل: ظاهرة إدارة الأرباح وغيرها.

٧- إن تعدد وتنوع مخاطر وسلبيات ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية يلقى الكثير من المسئوليات والتبعات على الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال وما يجب توفره لتطوير هذا الدور للحد من هذه الظاهرة وذلك في ضوء العلاقة بين كل من نمط الملكية المستخدم، وخصائص مجلس الإدارة المتوفرة.

٢/٢/٣ سلبيات عدم تماثل المعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى ما سبق الإشارة من سلبيات ومخاطر ظاهرة عدم تماثل المعلومات، فقد أشارت دراسة (Rostami, 2011, PP.269- 273) إلى أنه يترتب على وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات ظهور ما يطلق عليه "فجوة القيمة" والتي تشير إلى الفرق بين القيمة السوقية لمنظمة الأعمال والقيمة الأساسية لأسهم المنظمة طبقا لتوقعات الإدارة، كما أضافت دراسة (كريم، ٢٠١١، ص ص ٥٣-٩٧)، دراسة (Chang, et al., 2007, pp. 144-167) إلى أن عدم تماثل المعلومات يحدث الكثير من المشكلات منها: عدم التخصيص السليم للأموال المستثمرة من قبل منظمة الأعمال، والتوجيه الخاطئ للاستثمارات من قبل المستثمر، وزيادة تكلفة التمويل وغيرها مما يسبب انخفاض كفاءة الأسواق المالية.

كما أوضحت دراسة كل من: (Christozov, et al., 2006, pp. 30-45؛ غنيم، ٢٠١٣، ص٥٥) بأن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى وجود مخاطر سوء الفهم ومخاطر سوء

التفسير ومخاطر سوء الاستنتاج والاستدلال، علاوة على تخفيض درجة السيولة المرتبطة بالأوراق المالية وزيادة تكلفة العمليات. وأضافت دراسة (عبدالقادر، ٢٠١٧، ص ص ٤٧٧-٤٧٨) بأن ممارسة إدارة الأرباح الناتجة عن حدوث عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى إنتاج بيانات مضللة تؤثر بشكل سلبي على مصداقية المعلومات المحاسبية وتقرير المراجع الخارجي مما يفقد الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية وبالتالي حدوث الأزمات والانهيارات في الكثير من منظمات الأعمال، وقد أضافت الدراسة: إن ضعف الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة نتيجة عدم اتصافها بالخصائص اللازمة يمثل أحد أسباب حدوث ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

ولذا يرى الباحث أنه في ظل هذه السلبيات وغيرها من المخاطر المختلفة الناتجة عن حدوث عدم تماثل المعلومات المحاسبية، فإن الأمر يتطلب تفعيل وتطوير الأدوات الرقابية المختلفة الداخلية والخارجية المنظمة الأعمال وعلى رأسها لجنة المراجعة وذلك لمنع حدوث هذه الظاهرة أو الحد منها.

٣/٢/٣مقاييس الكشف عن وجود عدم تماثل المعلومات المحاسبية

اتفقت الكثير من الدراسات مثل:(غنيم، ٢٠١٣، ص ص ٥٤- ٥٥)؛ (سعودي، ٢٠١٧، ص٤٦)؛(Choi, 2013, pp.1-15)؛ (Bhattachary, et al.,2013,pp.482-524) ، (Muhlbacher, et al., 2018, pp.1-28) على أن مقاييس الكشف عن وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمنظمات الأعمال تتمثل في:

١- المقاييس الخاصة بالمحللين الماليين، وتشمل:

- الاختلاف في تنبؤات المحللين الماليين.
- فترة تتبع المحللين الماليين لمنظمة الأعمال.
- مستوى الدقة في تنبؤات المحللين الماليين.

٢- المقاييس الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة لمنظمة الأعمال وتشمل:

- وجود فرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لمنظمة الأعمال.

Book Value / Market Value.

- النسبة بين سعر السهم وبين ربحية السهم. Price- Earnings Ratio.
- النسبة بين القيمة السوقية لأصول المنظمة وبين قيمتها الدفترية.

Market – to – Book Assets Ratio.

٣- المقاييس الخاصة بأسعار وعوائد الأسهم، وتشمل:

- درجة تذبذب أو تقلب أسعار الأسهم Prices / Volatility Returns
- العائد على الصفقات الداخلية Returns to Insider Trades

ويرى الباحث أن هذه المقاييس تمثل أداة هامة وفعالة في يد الآليات الرقابية ومنها لجنة المراجعة للكشف عن وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات من عدمه، وبالتالي البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب السلبيات والمخاطر الناتجة عنها أو الحد منها.

٤/٢/٣ مهام لجنة المراجعة الرقابية وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات المحاسبية

نظرًا لتعدد المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة وتأثيرها الفعال والإيجابي داخل منظمات الأعمال المختلفة، والتي عبرت عنها دراسة (Fakhari & Pitenoei, 2017, p.603) بأن لجنة المراجعة من أهم اللجان التابعة لمجلس الإدارة والمسئولة عن ممارسة الرقابة النهائية على أنشطة المنظمة وأن وجودها يحسن من بيئة المعلومات بالمنظمة، كما أضافت دراسة (Wang, et al., 2016, PP.2417- 2431) بأن هناك ارتباطا معنويا بين وجود لجنة المراجعة وبين كل من شفافية المعلومات وجودة الأرباح a Significant Relation Between establishment of Audit committee and information Transparency and earning Quality

كما توصلت نتائج دراسة (Kokabi, et al ., 2015, PP.27- 34) إلى وجود علاقة عكسية بين وجود لجنة المراجعة بمنظمة الأعمال وبين إعادة اصدار القوائم المالية Financial Restatement، كما أن عقد الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة يؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية لمنظمة الأعمال (Gebrayel, et al.,2018, p.197) وبالتالي ينعكس ذلك على الحد من عدم تماثل المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك توصلت نتائج كل من : دراسة (Nelson & Deri, 2013, pp.335- 351)، دراسة (Bryan, et al., 2013, pp.1123-1158) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة المالية والمحاسبية وبين تحسين جودة الأرباح. وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

بجانب ما سبق يرى الباحث أن هناك مهاما كثيرة أخرى تقوم بها لجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال منها: فهم وتقييم مدى ملاءمة وكفاية نظام الرقابة الداخلية ومراجعة أهداف وخطط وتقارير المراجعة الداخلية ودعم ومتابعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ومزاقبة نظام إدارة المخاطر المالية بمنظمة الأعمال ومراقبة إعداد القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال الاستفسار عن المبادئ والسياسات المحاسبية الهامة التي تتبناها الإدارة ومراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية قبل إصدارها والاستفسار عن التقديرات المحاسبية الواردة بها وتقييم مدى استيفاء القوائم المالية وأنه تم عرضها بحيادية مع التأكد من أن معايير الإفصاح تم تطبيقها بوضوح وشفافية.

وفيما يتعلق بعلاقة مهام لجنة المراجعة بعدم تماثل المعلومات، فيجب مراعاة أن جميع المهام السابقة بلا استثناء بجانب المهام الأخرى التي أشارت إليها الدراسات المختلفة، تصب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي تؤدي إلى منع أو الحد من عدم تماثل المعلومات، لذلك أشارت دراسة (فودة وآخرون، ٢٠١٦، ص٢٠٠) إلى أن دور لجنة المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات يتضح من خلال دورها في التأكد من وجود بيئة رقابة داخلية فعالة بجانب ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، كما أكدت دراسة (حسين، عجيب، ٢٠١٨، ص ٤٩٢) على أن توفر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وهذا يسير في نفس الاتجاه التي أشارت إليه دراسة (Agoglia, et al., 2011, p756) بأن وجود لجنة مراجعة قوية ويتمتع أعضاؤها بالاستقلال والخبرة المحاسبية يقاوم رغبة الإدارة نحو استخدام خيارات المحاسبة التعسفية Aggressive Accounting Choices وبالتالي يحد من أي تصرفات غير طبيعية بما فيها الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كما توصلت دراسة (Cerbioni and Parbonetti, 2007,pp.791-826) إلى أن مشكلة عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح يمكن التغلب عليها باستخدام آليات الحوكمة الداخلية ومنها لجنة المراجعة، كما أكدت دراسة (المعتاز،٢٠٠٩، ص ص ١-٥) ودراسة (Karbhari and Muhiuddin, 2010, PP.97-125) على أن لجنة المراجعة تخفض من مشاكل الوكالة بمنظمة الأعمال وتحمي حقوق أصحاب المصالح وتقضي على مشكلة عدم تماثل المعلومات بينهم، كما أنها تمثل حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة؛ يضاف إلى ذلك ما توصلت إليه دراسة (خليل، ٢٠١٢، ص ص٢٨- ٢٩) من أن وجود لجنة المراجعة بمنظمة الأعمال يحقق المعايير المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية والتي تتضمن المعايير القانونية والمعايير الرقابية والمعايير المهنية والمعايير الفنية وكل ذلك يحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٥/٢/٣ خصائص لجنة المراجعة وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

أكدت بعض الدراسات على أن هناك ارتباطا إيجابيا بين وجود لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري لمنظمات الأعمال (Cerbioni and Parbonetti, 2007,pp.791-826; O' Sullivan, et al., 2008, pp.5-35) وحيث أن الإفصاح الاختياري هو أحد آليات الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ولذا فان هناك ارتباطا بين وجود لجنة المراجعة وبين الحد من عدم تماثل المعلومات، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل يمتد ليشمل تأثير لجنة المراجعة على خصائص المعلومات المحاسبية المفصح عنها وأثرها على القرارات التي تم اتخاذها باستخدام هذه المعلومات، لذلك أشارت بعض الدراسات، مثل:

(Bedand, et al., 2004, pp.13- 35; Siagoam and Tresnaningsih, 2011, pp.192- 207 ؛ سعودي ٢٠١٦، ص٥٣) إلى أن أحد الأهداف الهامة للجنة المراجعة هو إنتاج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة من خلال زيادة مصداقيتها وموثوقيتها حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل المساهمين والمستثمرين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، بجانب ذلك أكدت بعض الدراسات: على أن فعالية لجان المراجعة في تحقيق أهدافها المختلفة يتوقف على تمتعها بمجموعة من الخصائص المتعددة (Rezaee, 2004, P.134, Fakhari and Pitenoei, 2017, P.577) لذلك يتناول الباحث هذه الخصائص بشيء من التوضيح لإظهار علاقتها بالحد من عدم تماثل المعلومات وذلك كما يلي:

١/٥/٢/٣ استقلالية لجنة المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

يعتبر استقلال أعضاء لجنة المراجعة أهم خصائص اللجنة، لأنه من خلال الاستقلال تستطيع اللجنة ممارسة دورها الرقابي بشكل جيد والالتزام بالموضوعية عند مراجعة وفحص القوائم المالية ومراقبة سلامة ومصداقية إعداد التقارير المالية لمنظمة الأعمال (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٨، ص٩)؛ (Fakhari and Pitenoei, 2017, P.582)

ويتطلب تحقيق استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، أن يكونوا من خارج منظمة الأعمال أو من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذية والمستقلين وليس لهم أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظمة الأعمال أو إدارتها التنفيذية ولا يحصلون على أية مكافآت مالية من المنظمة أو المنظمات التابعة لها وذلك بخلاف مكافآت عضوية اللجنة (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص ٢٣؛ Dezoort, et al.,2003, pp.189-205; Carcello and Neal, 2003, pp.289- 299) ، كما أشار قانون Sarbanes- Oxley Act في القسم رقم (٣٠١) منه على أنه يجب أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين (Sox, 2002)، ويجب مراعاة أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يتأثر بشكل مباشر – وكما سبق ذكره – باستقلال أعضاء مجلس الإدارة، والأكثر من ذلك ما أشارت إليه دراسة (Najjar, 2011, PP.191-203) من أن هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة، كما توصلت دراسة (Garacia – Sanchez, et al., 2012, pp. 184-213) أيضا إلى أن هناك علاقة طردية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة.

ويجب مراعاة أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة بشقية الظاهري والحقيقي يعني القدرة على ابداء الرأي في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وخاصة في حالة الإفصاح الاختياري، خاصة وكما ذكر البعض أن هناك ارتباطا إيجابيا بين وجود مديرين مستقلين في لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختياري (عرفة، مليجي، ٢٠١٣، ص١٣)، كما أن هناك علاقة طردية من خصائص لجنة المراجعة وبين تحقيق

الإفصاح الاختياري (Madi, 2012) وذلك بما يحقق مصالح جميع الفئات المهتمة بمنظمة الأعمال سواء الداخلية أو الخارجية وبشكل متوازن ودون تمييز فئة على أخرى بجانب وضع الضوابط الرقابية داخل المنظمة للحد من استخدام المعلومات الداخلية لتحقيق المنافع الذاتية لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى، وكل ذلك يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى ما سبق يجب مراعاة ما أشار إليه دليل عمل لجان المراجعة المصري من أن العضو المستقل في لجنة المراجعة هو العضو الذي يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة أو اللجنة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٨، ص٩)،وبالتالي يجب الا يكون عضو لجنة المراجعة من ملاك أسهم منظمة الأعمال الموجود بها اللجنة لأن ذلك سوف يتناقض مع استقلاله من جانب، وانحيازه لمصالحه الذاتية من جانب آخر وبالتالي التأثير على موقفه من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما يجب مراعاة أيضا تطبيق التغيير الدوري لأعضاء اللجنة كل ثلاث سنوات لتدعيم الاستقلال.

٢/٥/٢/٣ خبرة أعضاء لجنة المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تتطلب المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة وخاصة المهام الرقابية، توفر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة (Mohamad–Nor, et al., 2010, p.65)، لذا يجب أن تتضمن لجنة المراجعة على الأقل عضوًا واحدًا لديه الخبرة المالية (القسم رقم ٤٠٧ بقانون Sox)، خاصة وأن توفر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يساعدها على قراءة وفهم القوائم المالية واستيعابها والقدرة على تقييمها وتقييم السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة ومدى ملاءمتها (خليل، ٢٠١٢، ص ٤١)، كما تمثل هذه الخبرة أداة قوية للأشراف على إعداد التقارير المالية (Burrowes and Hendriks, 2005, pp.120)، كما تحد هذه الخبرة من مشاكل الرقابة الداخلية (Krishnan, 2005, pp. 650)، وتساعد على ارتفاع جودة الأرباح المفصح عنها بقائمة الدخل خاصة في حالة وجود أكثر من خبير محاسبي بلجنة المراجعة (Bryan, et al, 2013, pp. 1123-1158) – وهو ما يحبذه الباحث أيضا– كما أن توفر هذه الخبرة يزيد من قيمة منظمة الأعمال خمسة مرات من المنظمات الأخرى التي لا تحتوى لجان المراجعة بها على خبير في الشئون المالية والمحاسبية (Chan and li, 2008, P.29).

كما أضافت دراسة (Fakhari and pitenoei, 2017, p603) بأن استقلال أعضاء لجنة المراجعة وخبرتهم المالية والمحاسبية يؤثر على فعالية اللجنة ويحسن من بيئة المعلومات Improve The information environment لمنظمات الأعمال.

وهنا يشير الباحث إلى أن كل هذه النتائج المترتبة على توفر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة أو لبعضهم تتجه نحو الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية أمام الأطراف المختلفة المستفيدة منها، ولذلك توصلت نتائج دراسة (El –Mahdy, et al., 2013, pp. 1-26) إلى أن هناك ارتباطا سالبا بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣/٥/٢/٣ حجم لجنة المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

يعكس حجم لجنة المراجعة عدد أعضاء اللجنة، وقد تناولت الكثير من الدراسات والتشريعات تحديد الحد الأدنى لعدد الأعضاء دون تحديد الحد الأقصى، فقد أوصى دليل عمل لجنة المراجعة المصري بألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٨، ص٩)، ولذا فإن الحد الأقصى لعدد الأعضاء متروك لكل منظمة أعمال على حده لأنه يتوقف على حجم المنظمة ومجلس الإدارة ومسئولياته، مع مراعاة أن يتناسب الحد الأقصى للجنة المراجعة مع حجم المهام المطلوبة من اللجنة وممارسة دورها الرقابي والإشرافي بفعالية.

وقد أشارت دراسة (خليل، ٢٠١٢، ص ٣٨) إلى أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يشير إلى تنوع وتوفر الكفاءات والخبرات ويزيد من قدرتها على مواجهة الإدارة في حالة القيام ببعض التصرفات التي لا تتفق مع مصلحة منظمة الأعمال، كما أضافت دراسة (Fakhari, et al., 2014) إلى أن هناك علاقة معنوية بين كل من استقلال لجنة المراجعة وخبرتها وحجمها وبين توقيت الإفصاح عن التقارير المالية لمنظمة الأعمال.

وهنا يشير الباحث إلى أن توفر الخبرات وتفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة يرتبط بتعدد أعضاء اللجنة، والذي سينعكس بالإيجاب على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٤/٥/٢/٣ دورية اجتماعات لجنة المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

يمثل عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة أحد المقاييس الهامة لتحديد فعالية نشاط اللجنة لأنها تتيح الفرصة لأعضاء اللجنة لمناقشة كافة الجوانب الرقابية والمالية والمحاسبية الخاصة بمنظمة الأعمال.

كما أن لجنة المراجعة التي تجتمع بصفة دورية تستطيع أن توجه اهتمام المراجعة الخارجية نحو قضايا المراجعة الهامة وتناولها في التوقيت المناسب مما يقلل من ضغط الوقت عند المراجعة الدورية، ويساهم في تحقيق جودة المراجعة وتخفيض احتمالات التلاعب في القوائم والتقارير المالية (حسين، عجيب، ٢٠١٨، ص٤٨١).

ولذلك أشارت دراسة (Abbott, et al., 2004) إلى أن هناك ارتباطا سلبيا جوهريا بين قيام لجنة المراجعة بعقد اجتماعات دورية وبين احتمال إعادة اصدار القوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى عدم اتفاق الكتاب والباحثين على عدد الاجتماعات التي يجب أن تعقدها لجنة المراجعة، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية إلى أن تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص٢٢) وهذا يعني عقد أربعة اجتماعات خلال العام، في حين أوصى تقرير Smith Report - 2003 في المملكة المتحدة إلى أنه يجب الا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن ثلاث مرات خلال العام.

لذا يرى الباحث أن تقوم لجنة المراجعة بعقد نوعين من الاجتماعات وهما:

النوع الأول: اجتماعات بين أعضاء اللجنة أنفسهم بقيادة رئيس اللجنة، وهذه الاجتماعات يجب الا تقل عن ست اجتماعات سنوية، بمعدل اجتماع واحد كل شهرين مما يتيح الفرصة لأعضاء اللجنة متابعة الأحداث والأنشطة الخاصة بمنظمة الأعمال ومعالجة القضايا المتعلقة بها.

النوع الثاني: اجتماعات مع الأطراف المختلفة من داخل وخارج منظمة الأعمال مثل: المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومجلس لإدارة ومدير الإدارة المالية، ويفضل أن يكون مع كل طرف على حده وذلك لمناقشة السياسات والبدائل المحاسبية المستخدمة ومدى ملاءمتها، بجانب مناقشة نطاق وخطة عمل المراجعة وغيرها من القضايا المحاسبية والمالية الهامة المرتبطة بالمنظمة، ويجب مراعاة أن عدد هذه الاجتماعات يتوقف على طبيعة وعدد القضايا المثارة، والتنسيق مع الطرف الأخر الذي سيحضر الاجتماع.

ومن الملاحظ أن عقد مثل هذه الاجتماعات ودوريتها وفعالية الموضوعات والقرارات ومتابعتها، يعني متابعة كافة الأمور المالية والمحاسبية وغيرهما من الأمور الأخرى الهامة وبالتالي معالجة المشكلات المتعلقة بها والتي تساعد على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- أن الاهتمام المتزايد من الكثير من الباحثين والكتاب في مجال الفكر المحاسبي بظاهرة عدم تماثل المعلومات يعكس خطورة الآثار السلبية الناتجة عنها والتي لا تقتصر على طرف واحد من الأطراف المهتمة بمنظمة الأعمال بل تمتد لتؤثر على جميع الأطراف، بل وعلى المنظمة ذاتها خاصة في سوق الأوراق المالية.

٢- أن آليات حوكمة الشركات المختلفة وفي مقدمتها لجنة المراجعة لها دور مؤثر وفعال في الرقابة والإشراف على مهام ومسئوليات إدارة منظمة الأعمال وذلك للحد من تصرفاتها التي تساعد على وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحقيق منافعها الذاتية.

٣- إن فعالية لجنة المراجعة وقيامها بالمهام الموكلة إليها وفقا للائحتها الخاصة والتي تنظم عملها، وفي ضوء توفر الإمكانيات المطلوبة لمباشرة أعمالها خاصة وكما أشار القرار

رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، في الفقرة رقم ٦,٤ بأنه يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية وتحت تصرف اللجنة تساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا، كل ذلك يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- إن توفر الخصائص السابقة في أعضاء لجنة المراجعة وهي: الاستقلال، والخبرة المالية والمحاسبية، والحجم المناسب، ودورية الاجتماعات سيكون لها الأثر الإيجابي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، لذا يمكن **للباحث صياغة الفرض الثالث** للبحث، وذلك كما يلي:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، الخبرة المالية والمحاسبية، الحجم المناسب، دورية الاجتماعات) وبين الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية".

٣/٣ الإطار المقترح لتطوير الدور الرقابي لجنة المراجعة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

نظرًا لأهمية دور لجنة المراجعة سواء بالنسبة لمنظمة الأعمال أو بالنسبة للأطراف الداخلية والخارجية صاحبة المصالح بالمنظمة، وخاصة في توفير المعلومات المحاسبية بقدر متساوي لكل هذه الأطراف وذلك من خلال الحد مشكلة عدم تماثل المعلومات وخاصة في ظل نمط الملكية المحفز لهذا الدور الرقابي ومع توفر خصائص فعالية مجلس الإدارة والذي تفعل هذه الدور وتطوره، فإنه يمكن تطوير دور لجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عناصر الإطار المقترح من قبل الباحث وهي:

١/٣/٣ مبررات تطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وتتمثل هذه المبررات في:

١- تجنب التعرض للأثار السلبية والمتعددة لمشكلة عدم تماثل المعلومات سواء على مستوى منظمة الأعمال من خلال التأثير على سلوك إدارة المنظمة للقيام بممارسة إدارة الأرباح أو توجيه موارد المنظمة لتحقيق مكاسب كبيرة في الأجل القصير مما ينطوي على الكثير من المخاطر والتأثير على تكلفة وهيكل التمويل، أو على مستوى سوق الأوراق المالية وذلك بالتأثير على درجة السيولة بالسوق والتأثير على عمليات تبادل الأسهم والتأثير على كفاءة التسعير في السوق.

٢- الاستفادة من موقع لجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال وطبيعة دورها والأنشطة المختلفة التي تقوم بها، بجانب تفاعلها المستمر مع كل من إدارة المنظمة ومراقب الحسابات والمراجع الداخلي مما يؤهلها لاكتشاف مشكلة استغلال المعلومات الداخلية أو توفير المعلومات المحاسبية لطرف معين دون الأخرين، وغيرهما من مسببات مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي مواجهتها ومنعها قبل حدوثها.

٣- توفر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة بجانب تمتعهم بالاستقلال اللازم لمباشرة المهام الموكلة إلى اللجنة، مما يؤهل اللجنة للقيام بالإشراف والرقابة المطلوبة على المراحل المختلفة للدورة المحاسبية مما ينعكس بالإيجاب على المعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٤- سعي لجنة المراجعة نحو تحقيق المساواة بين مختلف الفئات وأصحاب المصالح بمنظمة الأعمال، في الحقوق والمحافظة عليها وذلك من خلال العدالة في توفير المعلومات المحاسبية بنفس القدر لكل هذ الفئات مما يساعد في القضاء على أو الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢/٣/٣ محاور الإطار المقترح لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وتتمثل هذه المحاور من وجهة نظر الباحث في:

المحور الأول: تعزيز وضع لجنة المراجعة بمنظمة الأعمال والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ويتحقق ذلك من وجهة نظر الباحث بتوفر الآليات التالية:

١- أن يكون قرار تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين أسوة بالمراجع الخارجي وبالتالي سينعكس ذلك على استقلال أعضاء اللجنة وممارسة دورهم الرقابي والإشرافي بالمنظمة بفعالية أكثر خاصة تجاه مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢- التغيير الدوري لأعضاء لجنة المراجعة لضمان تدعيم استقلال الأعضاء وعدم التآلف والتعاون مع إدارة المنظمة، ويقترح الباحث أن يكون التغيير الدوري للأعضاء كل ثلاث سنوات على الأكثر مع مراعاة ألا يتم تغيير جميع الأعضاء مرة واحدة، بل يجب أن يم التغيير على مرحلتين: **الأولى**: وتشمل تغيير نصف الأعضاء، **والثانية**: بعد عام ويتم فيها تغيير النصف الآخر من الأعضاء، وذلك للاستفادة من خبرة الأعضاء القدامى مع وجود أعضاء جدد.

٣- توفر الموارد المالية اللازمة والكافية للجنة المراجعة لمساعدتها في إنجاز المهام الخاصة بها، وذلك من خلال توفير الخبراء والمستشارين اللازمين لممارسة دورها بكفاءة وفعالية خاصة في الكشف عن مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها أو الحد منها.

٤- إقرار لائحة عمل لجنة المراجعة لتحديد مسئولياتها وسلطاتها، وقد أكد على ذلك الإصدار الثالث للدليل المصري لحوكمة الشركات حيث ورد به: يكون للجنة المراجعة لائحة عمل تعتمد من المجلس وتحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها وذلك بما يتفق مع القوانين والتعليمات الرقابية (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص٢٣)

ويجب أن تتضمن اللائحة تشكيل لجنة المراجعة وشروط عضويتها وخصائص أعضائها وأهدافها والمهام الخاصة بها، (مثل: الرقابة المالية والمحاسبية، وعلاقتها بكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية والحد من إدارة الأرباح وعلاقتها بالأطراف المختلفة الأخرى المهتمة بالمنظمة، التقارير والقوائم المالية)، ومجال عملها وواجبات ومسئولية أعضائها، والمكافآت المقررة للأعضاء، وعدد الاجتماعات واختصاصات رئيس اللجنة، إلى غير ذلك من الأمور.

٥- تدعيم قدرة لجنة المراجعة على الاتصال بالأطراف المختلفة المهتمة بمنظمة الأعمال سواء من الداخل أو الخارج أو التواصل مع أطراف حوكمة الشركات المختلفة وتدعيم علاقاتها بهؤلاء الأطراف، ولذا أشارت دراسة (عبدالرحمن، ٢٠٠٤، ص١١٤) إلى أن لجنة المراجعة سوف تؤدي وظيفتها بشكل جيد عندما يكون لها اتصالات مفتوحة وصريحة ومتكررة. وسوف ينعكس ذلك على زيادة قدرتها في الكشف عن وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات وكيفية علاجها أو الحد منها، خاصة وأن تواصل لجنة المراجعة بالأطراف المختلفة يحدد علاقاتها بهذه الأطراف، وهذه العلاقة تمثل أحد العناصر الثلاثة لتحديد فعالية لجنة المراجعة وهي: الموارد الكافية، العلاقات، دورية الاجتماعات.

٦- التقييم الدوري لأداء لجنة المراجعة داخل المنظمة الأعمال وذلك للتعرف على معدل إنجازات اللجنة خاصة في معالجة القضايا الهامة والمؤثرة على مستقبل المنظمة والمهتمة بها مثل: قضايا إدارة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق هذا التقييم لابد من توفر المعايير اللازمة لذلك، ويرى الباحث أن تتضمن هذا المعايير:

أ-**المعايير التنظيمية**: مثل:

- نسبة عدد الأعضاء الخارجيين إلى إجمالي أعضاء للجنة.

- نسبة عدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية إلى إجمالي الأعضاء.

ب-**معايير الأداء**: مثل

- عدد اجتماعات اللجنة خلال العام.
- عدد اللقاءات مع كل من المراجع الداخلي والمراجع.
- عدد المقترحات والقرارات المقدمة من أعضاء اللجنة لمعالجة القضايا المختلفة بالمنظمة.

المحور الثاني: مسئولية لجنة المراجعة تجاه الإفصاح المحاسبي والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

يجب تطوير وتوسيع مسئولية لجنة المراجعة تجاه الإفصاح المحاسبي لمنظمة الأعمال وذلك كما يلي:

١- الاهتمام بالإفصاح عن الأداء والأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال وذلك من خلال التقريرين التاليين:

- **التقرير الأول**: تقرير دوري يصدر كل ثلاثة أشهر وذلك للعرض على مجلس الإدارة، وقد أكد على ذلك قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة، في البند ١/٢/٤/٢ الفقرة ٩: أن تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير دوري كل ثلاثة أشهر عن نتائج أعمال اللجنة وعرضه على مجلس إدارة الشركة.
- **التقرير الثاني**: تقرير سنوي للعرض على الجمعية العامة للمساهمين ويتم الإفصاح عنه ضمن التقارير والقوائم المالية لمنظمة الأعمال، على أن يتضمن هذا التقرير رأي لجنة المراجعة في مدى ممارسة إدارة المنظمة لظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من عدمه وموقف اللجنة من ذلك.

٢- قيام لجنة المراجعة بالتأكيد على أهمية الإفصاح عن تعليقات الإدارة Management Commentary وذلك وفقا للبيان الصادر عن IASB في ديسمبر ٢٠١٠م وذلك ضمن IFRS والذي يهتم بعرض وجهة نظر الإدارة وتحليلاتها وتعليقاتها تجاه القوائم المالية التي تعدها منظمة الأعمال.

حيث أن تحقيق تماثل المعلومات بين إدارة المنظمة وحملة الأسهم يتحقيق بتفهم حملة الأسهم لكيفية تعامل الإدارة مع المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقرير تعليقات الإدارة (الأرض، ٢٠٠٨، ص١٠٥) كما أن هذا التقرير يمد مستخدمي المعلومات المحاسبية بنوعية أخرى ومختلفة من المعلومات التي تساهم في دعم وفهم القوائم المالية وبالتالي تساهم

في الحد من عدم تماثل المعلومات، وقد أضافت دراسة (Kabalski, 2010, p.90) بأنه في ظل وجود تقرير بتعليقات الإدارة سوف يستطيع مستخدمو القوائم المالية إجراء التوقعات وتقرير المخاطر المرتبطة بالمنظمة ومدة فعالية استراتيجيتها.

٣- التأكيد على ضرورة قيام إدارة منظمة الأعمال بالإفصاح عن التقارير التالية:

أ) تقرير عن المخاطر المتوقعة ومنها مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية والخطط المعدة لمواجهتها.

ب) تقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالمنظمة.

ج) التقارير التي أشار إليها دليل حوكمة الشركات المصري الصادر في ٢٠١٦ ومنها: تقرير الحوكمة، تقرير الاستدامة، تقرير الإفصاح.

لأن هذه التقارير سوف تساعد على تحقيق الشفافية وبالتالي تساعد على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- تحفيز إدارة منظمة الأعمال نحو الاهتمام بالإفصاح الفتري وإعداد التقارير المالية الفترية للمنظمة، بجانب الاهتمام بالإفصاح القطاعي لها، لأن ذلك يساعد على التوسع في الإفصاح المحاسبي وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وذلك لأن إدارة المنظمة يجب أن تتبع نظرية التعاقدات المتكافئة Efficient Contracts أو نظرية توفير المعلومات Information Perspective في الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وذلك لتحقيق مصالح الفئات المهتمة بالمنظمة مع البعد عن نظرية السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior .

٥- قيام لجنة المراجعة بتشجيع إدارة منظمة الأعمال على ممارسة الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية على موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية وعلى أن يتضمن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، لأن ذلك يساعد في التغلب على مشكلة تأخر وصول المعلومات المحاسبية للمستفيدين والمستخدمين لها وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وقد توصلت دراسة (Agustina, et al., 2017) إلى وجود علاقة طردية قوية بين تطبيق الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وبين تخفيض عدم تماثل المعلومات.

٦- التأكد من توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها سواء كانت خصائص رئيسية مثل: الملاءمة والمصداقية، أو خصائص ثانوية، مثل: القابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة ... وغيرها، وذلك من خلال ممارسة دورها الرقابي داخل المنظمة، بجانب مقاومة ضغوط وتدخلات إدارة المنظمة وخاصة في عملية المراجعة، حيث تساهم لجنة المراجعة في تحسين جودة عملية المراجعة وتطويرها بشكل مستمر، مما يساعد في تلبية رغبات متخذي القرارات وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث

أشارت أحدى الدراسات: إلى أن تحسين عملية الإفصاح وجودة التقارير المالية يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لأن هناك علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وعدم تماثل المعلومات (Rajgopal and Venkatachalam, 2011, p.3).

المحور الثالث: تدعيم علاقة لجنة المراجعة بالأطراف الأخرى لحوكمة الشركات والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

١- تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قراراتهم في إدارة أمور المنظمة مما يحسن من الأداء الاقتصادي للمنظمة، خاصة وأن لجنة المراجعة هي حلقة الاتصال بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، وبالتالي الحد من عدم التماثل داخل مجلس الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٢- تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في أداء مهامه ومسئولياته خاصة فيما يتعلق بالإشراف على إعداد التقارير والقوائم المالية، حيث تقوم اللجنة "بتقييم مدى استيفاء القوائم المالية وأنه قد تم عرضها بحيادية وما إذا كانت معايير الإفصاح قد تم اتباعها بوضوح وشفافية (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٨، ص٥) وسيؤدي ذلك إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة المهتمة بالمنظمة.

٣- المساهمة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي لمنظمة الأعمال خاصة وأن التبعية الفنية لمدير إدارة المراجعة الداخلية تكون للجنة المراجعة، علاوة على أن تعيينه وعزله وتحديد معاملته المالية تكون بتوصية من لجنة المراجعة.

كما تقوم لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات أدلة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى استلام تقارير إدارة المراجعة الداخلية.

كما أنها حلقة الوصل بين إدارة المراجعة الداخلية ومجلس إدارة المنظمة وبذلك فإن العلاقة الفعالة والتعاون الإيجابي بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية، سيؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية وتحسين وتوفير المعلومات المحاسبية وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات.

٤- نظرًا لما يقدمه المراجع الخارجي من أضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية والتي تؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، فإن لجنة المراجعة تساهم بدور فعال في ضمان استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق التواصل بينه وبين مجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية بجانب دورها في ترشيحه والتوصية بتعيينه أو عزله

وتحسب اتعابه والموافقة على قيامه بتقديم خدمات إضافية غير المرتبطة بعمله كمراقب حسابات للمنظمة، بجانب التدخل للحد من ضغوط الإدارة عليه وحل أي نزاع أو تعارض بينه وبين الادارة.

وكل ذلك يظهر دور لجنة المراجعة في تحسين وتطوير أداء المراجع الخارجي وما يقدمه من خدمات للمنظمة بشكل يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٥- مساهمة لجنة المراجعة في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بمنظمة الأعمال وخاصة حقهم في المعرفة والحصول على المعلومات اللازمة وخاصة المعلومات الداخلية وذلك بما يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية مع إدارة المنظمة، ويتحقق ذلك من خلال دور اللجنة في زيادة الشفافية والتوسع في الإفصاح المحاسبي.

٤- الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.

بعد الإنهاء من صياغة الإطار الفكري والمفاهيمي لمتغيرات البحث واشتقاق الفروض، فإن هذا الجزء يتناول اختبار الفروض للوقوف على مدى صحتها أو خطئها وذلك لتحقيق هدف البحث، وذلك كما يلي:

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.

يتمثل مجتمع الدراسات التطبيقية في شركات المساهمة المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ والمدرجة ضمن المؤشر EGX70 والذي يوفر تمثيلاً جيدًا لمختلف القطاعات، وبالنسبة لعينة الدراسة فقد تم تحديدها طبقا للمعايير التالية:

- أن تكون ضمن الشركات النشطة خلال فترة الدراسة.
- أن تتوافر التقارير المالية لها، بالإضافة إلى تقارير ومحاضر مجلس الإدارة ولجان المراجعة بها خلال فترة الدراسة.
- استبعاد قطاع البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية لما لها من طبيعة خاصة.
- استبعاد الشركات التي تنشر قوائمها المالية بعملات أجنبية (الدولار)

وفي ضوء هذه المعايير، فقد تمثلت عينة الدراسة في عدد (٣٠) شركة من مجتمع الدراسة وموزعة على مجموعة من القطاعات المختلفة وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

م	أسم القطاع	عدد الشركات المختارة	النسبة
١	الأغذية والمشروبات	٧	%٢٣
٢	الاتصالات	٢	%٧
٣	التشييد ومواد البناء	٥	%١٦
٤	العقارات	٣	%١٠
٥	الدعاية الصحبة والأدوية	٣	%١٠
٦	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٢	%٧
٧	الموارد الأساسية	٢	%٧
٨	الكيماويات	١	%٣
٩	السياحة والترفيه	٢	%٧
١٠	المنتجات المنزلية والشخصية	٣	%١٠
	الإجمالي	٣٠	%١٠٠

وبذلك فإن عدد المشاهدات التي تم إجراؤها في ضوء حجم العينة وفترة الدراسة هي (٩٠) مشاهدة

وقد تم الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة التطبيقية من المصادر التالية:

- النشرات الدورية لهيئة الرقابة المالية خلال فترة الدراسة
- الموقع الإلكتروني لمباشر مصر http://www.mubascher.Info/Countries/eg
- شركة مصر لنشر المعلومات EGID
- المواقع الإلكترونية الرسمية للشركات محل الدراسة
- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية
- كتاب الإفصاح السنوي للبورصة المصرية

٢/٤ نموذج الدراسة وتحديد المتغيرات وطرق قياسها.

في ضوء فروض الدراسة وما ترتبط بها من متغيرات وتحقيقا لهدف الدراسة، يمكن للباحث بناء نموذج مقترح لاختبار الفروض وذلك كما يلي:

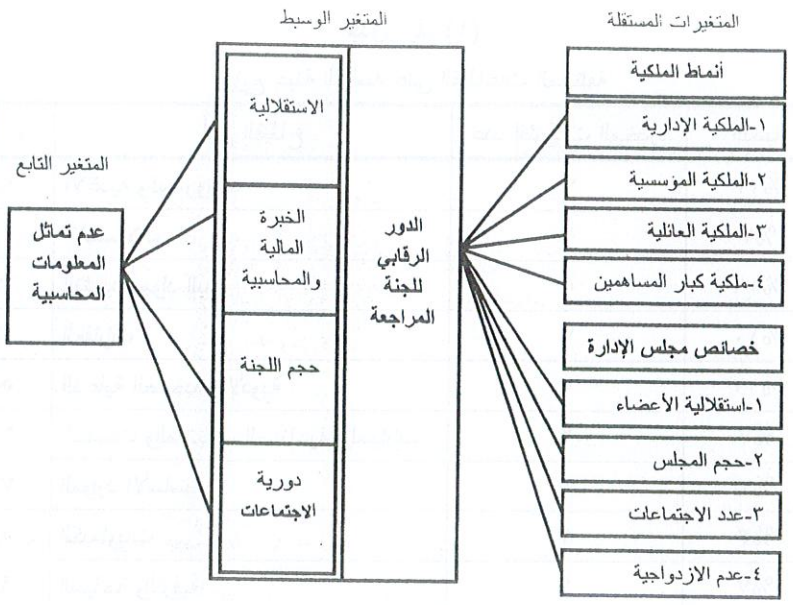

نموذج الدراسة

شكل رقم (١)

يلاحظ على النموذج السابق أن الدور الرقابي للجنة المراجعة هو متغير تابع لكل من أنماط الملكية وخصائص مجلس الادارة، وفي ذات الوقت متغير مستقل بالنسبة لعدم تماثل المعلومات المحاسبية، لذلك يطلق عليه المتغير الوسيط، كما يلاحظ أن المتغيرات السابقة التي يتضمنها النموذج تعكس فروض الدراسة السابق اشتقاقها.

ويمكن للباحث صياغة العلاقة بين المتغيرات المختلفة للنموذج السابق والتي تعكس فروض البحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية:

النموذج الرياضي الأول: أثر نمط الملكية على الدور الرقابي للجنة المراجعة

- $ACR = \beta_0 + \beta_1(Mow) + \beta_2(Iow) + \beta_3(Fow) + \beta_4(BHow) + E$

النموذج الرياضي الثاني: أثر خصائص مجلس الإدارة على الدور الرقابي للجنة المراجعة

- $ACR=\beta_0 + \beta_1(BIND) + \beta_2(BSI) + \beta_3(BMEE) + \beta_4(BDU) + E$

النموذج الرياضي الثالث: أثر خصائص لجنة المراجعة كمحدد لدورها الرقابي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية

- $INF\text{-}AS=\beta_0 + \beta_1(ACIND) + \beta_2(ACEXP) + \beta_3(ACSI) + \beta_4(ACMEE) + E$

ويوضح الجدول التالي طبيعة المتغيرات المستخدمة وطرق قياسها وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢)

مدلول الرموز وطرق قياس المتغيرات المستخدمة

م	طبيعة المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير	طريقة قياسه
١	متغيرات مستقلة	Mow	الملكية الإدارية	نسبة الأسهم المملوكة للإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية بالشركة إلى إجمالي عدد الأسهم بالشركة
		Iow	الملكية المؤسسية	نسبة الأسهم التي تمتلكها المؤسسات المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات إلى إجمالي عدد الأسهم.
		Fow	الملكية العائلية	نسبة الأسهم التي تمتلكها عائلة واحدة داخل الشركة إلى إجمالي عدد الأسهم
		BHow	ملكية كبار المساهمين	نسبة الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمين والتي تبدأ من ٥% فأكثر من اسهم الشركة وذلك بخلاف ملكية المديرين.
		BIND	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين = (عدد الأعضاء المستقلين / اجمالي الأعضاء) ١٠٠
		BSI	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة
		BMEE	اجتماعات مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة بالشركة خلال العام
		BDU	عدم الازدواجية	متغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) في حالة عدم وجود ازدواجين ووجود فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والقيمة (١) في حالة الجمع (الازدواجية)
٢	متغيرات وسيطة	ACR	الدور الرقابي	ويقاس من خلال توفر خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، الحجم،

			للجنة المراجعة	عدد الاجتماعات)
		ACIND	استقلالية لجنة المراجعة	نسبة الأعضاء والمستقلين = (عدد الأعضاء المستقلين / اجمالي الأعضاء)١٠٠
		ACEXP	خبرة أعضاء اللجنة	عدد أعضاء اللجنة المتخصصين في النواحي المالية والمحاسبية
		ACSI	حجم لجنة المراجعة	عدد أعضاء لجنة المراجعة
		ACMEE	اجتماعات لجنة المراجعة	عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام
٣	المتغير التابع	INF- AS	عدم تماثل المعلومات	ويتم قياسه باستخدام: ١- حجم التداول ويقاس بعدد الأسهم التي تم تداولها بين المشترين والبائعين خلال فترة الدراسة ٢- هامش العرض والطلب Bid- Ask Spread وهو الفرق بين أدنى سعر بيع للسهم وأعلى سعر شراء للسهم ويقاس بالمعادلة التالية : $Spit = (A_{it} - B_{it}) / [(A_{it} + B_{it})/2]$
٤	—	β_0	مقدار ثابت للنموذج	—
٥	—	β_{1-4}	معاملات متغيرات النموذج	—
٦	—	E	الخطأ العشوائي	—

٣/٤ التحليل الإحصائي واختبار الفروض

ويتضمن الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وكذلك الأساليب الإحصائية المختلفة مثل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي المتعدد، والاختبارات الإحصائية المختلفة مثل T- Test، F- test وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية Spss إصدار حديث وذلك كما يلي:

أ) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة باستخدام الوسط الحسابي وأعلى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة حتى يمكن الحكم على نماذج اختبار الفروض، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

No	Variables	Observations	Mean	Minimum	Maximum	Std. Dev.
1	Mow	90	0.164	0.110	0.223	0.201
2	Iow	90	0.390	0.221	0.451	0.240
3	Fow	90	0.135	0.091	0.162	0.151
4	BHow	90	0.321	0.213	0.382	0.241
5	BIND	90	0.790	0.341	0.962	0.121
6	BSI	90	9.29	5	13	1.12
7	BMEE	90	11	6	15	0.420
8	BDU	90	0.542	0	2.41	0.231
9	ACR	90	2.73	1.21	5.01	0.421
10	ACIND	90	0.752	1	3	0.213
11	ACEXP	90	1.62	0	2	0.143
12	ACSI	90	5.16	3	7	0.732
13	ACMEE	90	6.34	3	12	1.213
14	INF- As	90	1.84	0.012	2.98	0.430

في ضوء بيانات الجدول السابق والتي تعبر عن عدد المشاهدات (ن=٩٠) لعينة البحث والتي تشمل عدد (٣٠) شركة لفترة ثلاث سنوات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- أن جميع أنماط الملكية التي تضمنها النموذج الأول ممثلة في عينة الدراسة مع اختلاف الوسط الحسابي للنسب المعبرة عنها من نمط إلى أخر، حيث جاءت الملكية المؤسسية في المرتبة الأولى بنسبة (٣٩%)، ثم يليها ملكية كبار المساهمين بنسبة (٣٢%) ثم الملكية الإدارية بنسبة (١٦%) والملكية العائلية بنسبة (١٣%)، مما يتيح الفرصة للتعرف على تأثير هذه الأنماط على الدور الرقابي للجنة المراجعة.

٢- تشير البيانات الخاصة بخصائص مجلس الإدارة لعينة الشركات محل الدراسة والتي تعكس متغيرات النموذج الثاني، إلى أن الوسط الحسابي لنسبة استقلال أعضاء مجلس الإدارة هو (٧٩%)، والوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس الإدارة هو (٩) أعضاء، عدد الاجتماعات (١١) اجتماع في العام، كما أن الوسط الحسابي للقيمة المعبرة عن عدم الازدواجية تبلغ (٠,٥٣).

٣- تعكس البيانات الخاصة بالدور الرقابي للجنة المراجعة وخصائصها والتي تعبر عن متغيرات النموذج الثالث، بأن الوسط الحسابي للقيمة المعبرة عن الدور الرقابي هو (٢,٧٣) والذي تم تحديدها في ضوء متوسط البيانات التي تعكس خصائص لجنة المراجعة المختلفة، حيث أن الوسط الحسابي لنسبة استقلال أعضاء اللجنة هو (٧٥%)، وللخبرة المالية والمحاسبية هو (١,٦٢) من القيمة الاجتماعية (٢)، كما أن الوسط الحسابي لحجم اللجنة هو (٥) أعضاء، ولعدد الاجتماعات (٦) اجتماعات في العام.

٤- بلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع "عدم تماثل المعلومات المحاسبية " (INF- AS) قيمة (١,٨٤) بانحراف معياري مقدار (٠,٤٣) مما يشير إلى تركز شركات العينة حول الوسط الحسابي لها.

ومن الملاحظ في الجدول السابق انخفاض الانحراف المعياري لمعظم المتغيرات سواء كانت مستقلة أو وسيطة أو تابعة، مما يشير إلى تركز القيم والنسب المعبرة عنها حول قيمة الوسط الحسابي للمتغير.

ب) التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج الأول (اختبار الفرض الأول)

ويهتم هذا التحليل بمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج للوقوف على مدى صحة أو خطأ الفرض الأول للدراسة وذلك من خلال:

١- تحليل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لمتغيرات النموذج

وذلك لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الأول وذلك كما يلي:

جدول رقم (٤)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الأول

Details	Variables	ACR	Mow	Iow	Fow	BHow
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	ACR	1				
Pearson Corr. Sig. (2- Tailed) N	Mow	0.512* 0.000 90	1			
Person Corr. Sig (2- Tailed) N	Iow	0.841* 0.000 91	0.421* 0.000 90	1		
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	Fow	0.532* 0.000 90	0.301* 0.000 90	0.381* 0.000 90	1	
Pearson Corr. sig.(2-Tailed) N	BHow	0.754* 0.000 90	0.432* 0.000 90	0.413* 0.000 90	0.311* 0.000 90	1

* Correlation is Significant at the 0.01 Level (2- Tailed).

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لمصفوفة ارتباط بيرسون السابقة أن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (ACR) والذي يعبر عن الدور الرقابي للجنة المراجعة، وبين المتغيرات المستقلة المعبرة عن نمط هيكل الملكية المستخدم في شركات العينة وذلك نسب ٨٤%، ٧٥%، ٥٣%، ٥١% لكل من الملكية المؤسسية والملكية كبار المساهمين والملكية العائلية والملكية الإدارية على التوالي.

٢- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لمتغيرات النموذج الأول

يعتمد الباحث في هذا التحليل على استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) في صياغة نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة الخاصة بنمط الملكية على المتغير التابع الخاص بالدور الرقابي للجنة المراجعة، خاصة وأن نموذج الانحدار المتعدد هو أكثر النماذج استخدامًا في الدراسات المحاسبية، بجانب ذلك تم اجراء اختبار كل من T، F مع تحديد معنوية كل منها، وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الأول

Variables	Beta (β)	T- Test	p- Value (Prob.)
Constant	1.341	1.33	0.061
MOW	0.632	1.705	0.032
IOW	0.751	1.821	0.022
FOW	0.611	1.792	0.040
BHOW	0.702	1.731	0.014
F- Test	7.321		
P. Value	0.028		
R	0.798		
R^2	0.636		
Adjusted R^2	0.621		

حيث أن:

- T الجدولية عن مستوى معنوية ٥% درجة ثقة ٩٥% درجة حرية ٨٩(١-٩٠)= ١,٦٤٥
- F الجدولية عن مستوى معنوية ٥% ودرجة ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٨٥)، (٤)= ٥,٦٧

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود ارتباط موجب ومعنوي بين أنماط المليكة المختلفة ولكن بدرجات مختلفة، كما أن (T) المحسوبة لكل منها أكبر من (T) الجدولية والتي تعادل (١,٦٤٥) بمستوى معنوية ٥%، كما أن (F) المحسوبة تعادل (٧,٣٢١) وهي أكبر من (F) الجدولية والتي تعادل (٥,٦٧) وذات دلالة معنوية عند مستوى ٥٧%، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي ٦٣,٦% وهي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة المعبرة عن أنماط الملكية المختلفة على المتغير التابع وهو الدور الرقابي للجنة المراجعة وباقي النسبة وهي ٣٦,٤% يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو الى عدم ادراج متغيرات أخرى، وأن القيمة التفسيرية للنموذج مرتفعة حيث بلغت ٦٢,١% وهي قيمة R^2 المعدلة، وبذلك فإن معادلة النموذج الأول هي:

ACR = 1.341+0.632 Mow+ .751 Iow+ 0.611 Fow + 0.702 Bhow

وكل ذلك يؤكد **صحة الفرض الأولى** من فروض البحث والذي ينص على: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط الملكية المستخدم (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، ملكية كباز المساهمين) في منظمة الأعمال وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بالمنظمة".

ج) التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج الثاني (اختبار الفرض الثاني):

ويتم ذلك بإتباع نفس الأساليب المستخدمة في النموذج الأول وذلك كما يلي:

١ - تحليل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation** لمتغيرات النموذج

وقد ظهرت نتائج هذا التحليل لتحديد طبيعة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والدور الرقابي للجنة المراجعة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الثاني

Details	Variables	ACR	BIND	BSI	BMEE	BDU
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	ACR	1				
Pearson Corr. Sig. (2- Tailed) N	BIND	0.812* 0.000 90	1			
Person Corr. Sig (2- Tailed) N	BSI	0.643* 0.000 90	0.331* 0.000 90	1		
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	BMEE	0.734* 0.000 90	0.421* 0.000 90	0.401* 0.000 90	1	
Pearson Corr. Sig.(2-Tailed) N	BDU	0.601* 0.000 90	0.402* 0.000 90	0.391* 0.000 90	0.303* 0.000 90	1

*Correlation is Significant at the 0.01 Level (2- Tailed)

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك ارتباطا موجبا معنويا ذا دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة المعبرة عن خصائص مجلس الإدارة وهي: الاستقلالية، حجم المجلس، عدد الاجتماعات، عدم الازدواجية (والتي تعبر عنها الرموز BIND، BSI، BMEE، BDU) وبين المتغير التابع وهو الدور الرقابي للجنة المراجعة (ACR) وذلك بنسب (٨١%)، (٦٤%)، (٧٣%)، (٦٠%) على التوالي، وبذلك تحصل خاصية الاستقلالية على أعلى نسبة ارتباط في حين تحصل خاصة عدم الازدواجية على أقل نسبة ارتباط.

٢ - **تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لمتغيرات النموذج الثاني**

وذلك لتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المعبرة عن خصائص مجلس الإدارة على المتغير التابع المعبر عن الدور الرقابي للجنة المراجعة مع إجراء الاختبارات المختلفة لتحديد معنوية العلاقة وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الثاني

Variables	Beta (β)	T- Test	p- Value (Prob.)
Constant	2.131	1.210	.056
BIND	0.879	1.821	.031
BSI	0.692	1.724	.023
BMEE	0.701	1.701	.041
BDU	0.632	1.803	.032
F- Test	8.241		
P. Value	0.032		
R	0.862		
R^2	0.743		
Adjusted R^2	0.723		

حيث أن: T الجدولية = ١,٦٤٥، F الجدولية= ٥,٦٧ بمستوى معنوية ٥%

يتضح من النتائج السابقة أن هناك أثرا إيجابيا لخصائص مجلس الإدارة على الدور الرقابي للجنة المراجعة، حيث يوجد ارتباط معنوي موجب ذو دلالة إحصائية بين كل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم المجلس، عدد الاجتماعات، عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي وبين الدور الرقابي للجنة المراجعة (ACR) وذلك حسب قيمة معاملات هذه المتغيرات وهي على التوالي ٠,٨٧، ٠,٦٩، ٠,٧٠، ٠,٦٣ ، كما أن قيمة (T) المحسوبة لكل خاصية من هذه الخصائص جاءت أكبر من قيمة (T) الجدولية وقيمتها (١,٦٤٥)، بالإضافة إلى أن قيمة (F) المحسوبة أيضا أكبر من قيمة(F) الجدولية، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي ٧٤% وهي نسبة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الدور الرقابي للجنة المراجعة، وأن القيمة التفسيرية للنموذج تعادل ٧٢% وهي قيمة (R2) العدالة.

وبذلك فإن معادلة النموذج الثاني هي:

ACR = 2.131 +0.879BIND + .692BSI+0.701BMEE+0.632BDU

ولذا يتأكد للباحث **صحة الفرض الثاني** للبحث والذي ينص على: " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (استقلالية الأعضاء، حجم المجلس، عدد الاجتماعات، عدم الازدواجية) وبين ممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة بمنظمة الأعمال".

د) التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج الثالث (اختبار الفرض الثالث):

وذلك باستخدام نفس المنهجية المتبعة في الفرضين السابقين وذلك كما يلي:

١ - تحليل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation** لمتغيرات النموذج

وقد ظهرت نتائج هذا التحليل لتحديد طبيعة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة وبين الحد من عدم تماثل المعلومات (INF- AS) كمتغير تابع، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الثالث

Details	Variables	INF- AS	ACIND	ACEXP	ACSI	ACMEE
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	INF- AS	1				
Pearson Corr. Sig. (2- Tailed) N	ACIND	0.851* 0.000 90	1			
Person Corr. Sig (2- Tailed) N	ACEXP	0.732* 0.000 90	0.321* 0.000 90	1		
Pearson Corr. Sig. (2-Tailed) N	ACSI	0.621* 0.000 90	0.242* 0.000 90	0.301* 0.000 90	1	
Pearson Corr. Sig.(2-Tailed) N	ACMEE	0.682* 0.000 90	0.312* 0.000 90	0.251* 0.000 90	0.263* 0.000 90	1

*Correlation is Significant at the 0.01 Level (2- Tailed)

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك ارتباطا موجبا ومعنويا عن مستوى ثقة ١% بين المتغيرات المستقلة المعبرة عن خصائص لجنة المراجعة وهي: الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات وبين المتغير التابع وهو عدم تماثل المعلومات المحاسبية وذلك بنسب ٨٥%، ٧٣%، ٦٢%، ٦٩% على التوالي

٢ - **التحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لمتغيرات النموذج الثالث**

وذلك للتعرف على تأثير خصائص لجنة المراجعة كتغيرات مستقلة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الثالث

Variables	Beta (β)	T- Test	p- Value (Prob.)
Constant	3.024	1.32	0.063
ACIND	0.842	1.831	0.012
ACEXP	0.762	1.762	0.031
ACSI	0.652	1.802	0.021
ACMEE	0.683	1.772	0.032
F- Test	7.261		
P. Value	0.024		
R	0.838		
R^2	0.702		
Adjusted R^2	0.698		

حيث أن: T الجدولية = ١,٦٤٥ ،F الجدولية = ٥,٦٧ عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك ارتباطا موجبا ومعنويا ذو دلالة إحصائية بين كل من استقلالية لجنة المراجعة، خبرة أعضائها المالية والمحاسبية وحجم اللجنة وعدد اجتماعاتها وبين المتغير التابع وهو الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ويعبر عن هذه المتغيرات قيمة معاملاتها وهي على التوالي ٠,٨٤، ٠,٧٦، ٠,٦٥، ٠,٦٨، كما أن قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تعادل (١,٦٤٥)، بجانب أن قيمة (F) المحسوبة أيضا أكبر من قيمة (F) الجدولية، وقيمة معامل التحديد (R^2) تساوي ٧٠,٢% وهي نسبة تأثير خصائص لجنة المراجعة على المتغير التابع وهو عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأن النسبة المكملة وهي ٢٩,٨% ترجع إلى الخطأ العشوائي للنموذج، أو الى عدم ادراج متغيرات أخرى، كما أن القيمة التفسيرية للنموذج تبلغ ٦٩,٨% وهي قيمة (R^2) المعدلة، وبذلك يتضح **صحة الفرض الثالث** والذي ينص على: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، حجم اللجنة، دورية الاجتماعات) والمحددة لدورها الرقابي وبين الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية".

كما أن معادلة النموذج الثالث هي:

INF-AS= 3.024+ 0.842 ACIND + 0.762ACEXP+0.652ACSI+ 0.683 ACMEE

وفي ضوء ما سبق وفي نهاية الدراسة التطبيقية يمكن للباحث القول بأن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا لكل من أنماط هيكل الملكية المستخدم في الشركات محل الدراسة وخصائص مجلس الإدارة بها على الدور الرقابي للجنة المراجعة بهذه الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على خصائص هذه اللجنة والتي تؤدي إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بها،

وهذا يمثل دليلا عمليا على ضرورة الاهتمام بلجنة المراجعة وتفعيل دورها الإيجابي، وكذلك تطبيق الاطار المقترح السابق عرضه من قبل الباحث، لأن ذلك يساهم في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٥- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

٥/١ نتائج البحث:

تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

١- تعدد الآثار السلبية التي تحدثها مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وفي مقدمتها حدوث الفجوة المعلوماتية وفجوة القيمة وفقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد توصل البحث إلى أن الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة في منظمات الأعمال المختلفة يساهم بشكل كبير وواضح في التغلب على هذه السلبيات أو على الأقل الحد منها لتجنب أثارها.

٢- أثبت البحث أن هناك تأثيرا إيجابيا لأنماط الملكية المختلفة على الدور الرقابي للجنة المراجعة ولكن تختلف درجة التأثير من نمط إلى أخر، وقد جاء في مقدمة هذه الأنماط الملكية المؤسسية والتي ترتبط وتؤثر على الدور الرقابي للجنة المراجعة بدرجة اكبر من غيرها، بينما كان نمط الملكية العائلية الأقل تأثيرًا.

٣- لا يقتصر تأثير الملكية المؤسسية على الدور الرقابي للجنة المراجعة داخل منظمة الأعمال بل يمتد إلى التأثير على مشكلة عدم تماثل المعلومات بحيث تؤدي إلى تجنبها والحد من آثارها السلبية المتعددة.

٤- تم التوصل إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا لخصائص مجلس الإدارة المختلفة على الدور الرقابي للجنة المراجعة، حيث جاءت خاصية استقلالية أعضاء المجلس الأكثر تأثيرًا، يليها خاصية عدد الاجتماعات ثُم حجم المجلس ثُم عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي.

٥- إن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من الأدوات الهامة لتفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مع مراعاة أن شروط توفر الاستقلالية هي: النزاهة، الخبرة، وعدم وجود علاقات مالية مباشرة أو غير مباشر بالمنظمة، بجانب المهارات ذات الصلة.

٦- أثبت البحث أن هناك تأثيرا معنويا وإيجابيا للدور الرقابي للجنة المراجعة من خلال الخصائص التي تتمتع بها اللجنة، على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتجنب سلبياتها المختلفة، والمساواة بين جميع المهتمين بالمنظمة في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة، وقد جاءت خاصية استقلال أعضاء لجنة المراجعة في

المقدمة، يليها الخبرة المالية والمحاسبية، ثم عدد الاجتماعات، وأقلها تأثيرًا حجم لجنة المراجعة.

٧- تم التوصل إلى إطار مقترح لتطوير الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات يقوم على أربعة مبررات، ويتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: تعزيز وضع لجنة المراجعة بمنظمة الأعمال. (ويعتمد هذا المحور على ست آليات للتنفيذ)

المحور الثاني: مسئولية لجنة المراجعة تجاه الإفصاح المحاسبي. (ويعتمد هذا المحور أيضا على ست آليات للتنفيذ)

المحور الثالث: تدعيم علاقة لجنة المراجعة بالأطراف المختلفة لحوكمة الشركات. (ويعتمد هذا المحور على خمس آليات لتنفيذه)

٢/٥ توصيات البحث:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١- وضع ضوابط لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في شركات المساهمة المصرية والالتزام بالإفصاح عنها واتباعها وذلك بما يحقق تفعيل الدور الرقابي والإيجابي للجنة المراجعة وبالتالي يمنع حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمنظمات الأعمال المختلفة.

٢- إعادة النظر في تشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة المصرية بحيث يتضمن أكبر عدد ممكن من الأعضاء الخارجيين والمستقلين مع وضع التشريعات التي تمنع حدوث ازدواجية بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، لما لهذه الجوانب من تأثير هام على تفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة ويساهم في منع حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومنع حدوث أثارها السلبية.

٣- الاهتمام بتوفير لائحة عمل لجان المراجعة المصرية وتكون إلزامية على جميع شركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية، بحيث تتضمن تحديد الحد الأدنى لعدد الأعضاء الخارجيين باللجنة وكذلك الحد الأدنى لعدد الأعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية، وعلى أن ينص بها على ضرورة التغيير الدوري لأعضاء اللجنة كل ثلاث سنوات على الأقل، لما لهذه الجوانب من تأثير إيجابي على تفعيل الدور الرقابي لأعضاء لجنة المراجعة وبالتالي مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية قبل حدوثها.

٤- عمل دورات تدريبية لكل من: أعضاء لجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين، والمحاسبين بشركات المساهمة المصرية للتعرف على طبيعة مشكلة عدم تماثل المعلومات ومسبباتها ومعرفة نماذج الكشف عنها وكيفية استخدامها وذلك لمنع حدوث هذه المشكلة أو تكرارها.

٥- التوصية بالأخذ بالآليات المختلفة لمحاور الإطار المقترح لتفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة وذلك لمنع حدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣/٥ التوجهات البحثية المستقبلية

وتتضمن النقاط البحثية التالية:

١- دراسة أثر التغيير الدوري لأعضاء لجنة المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢- دراسة أثر التعاون بين كل من لجنة المراجعة والمراجع الداخلي على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣- أثر التخصص القطاعي لمراقب الحسابات على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- أثر خصائص لجنة المراجعة على أسعار أسهم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

٥- أثر كل من خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٦-مراجع البحث

١/٦ المراجع باللغة العربية

- أبو السعود، د. غسان؛ راجحة، د.خارج؛ أبو قليين، د. أحمد، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصناعية الأردنية، **المجلة العربية للمحاسبة**، المجلد (١٧)، العدد الأول، ص٤٠-٥٥.
- الأرضي، د. محمد وداد، (٢٠٠٨)، تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص ص١٠٤- ١٤٥.
- السيد، د.صفا محمود، (٢٠٠٥)، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات البورصة المصرية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ١٩، العدد الأول، ص ص ١٢٠-١٦٩.
- المعتاز، د. إحسان صالح، (٢٠٠٩)، لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بين الواقع والمأمول، **مؤتمر حوكمة الشركات**، جامعة الملك خالد، قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية، الفترة من ١٠/١٣ إلى ١١/١.
- المليجي، د. هشام حسن عواد، (٢٠١٠)، أثر هياكل الملكية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، ص ص١٣-٥٩.
- حسن، د. رضا صبحي محمد، (٢٠٠٧)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ص ١٧٩- ٢٠٢.
- حسين، د. أسعد مبارك؛ عجيب، د. بشير بكري، (٢٠١٨)، أثر خصائص لجنة المراجعة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٢، يوليو، ص ص٤٧٠- ٤٩٥.
- حمدان، د. علام محمد موسى، (٢٠١٢)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة البحرين، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، ص ص ٤١٥- ٤٣٧.
- خليفة، أ. إدوار لطفي، (٢٠١٨)، أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على فعالية لجنة المراجعة – دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة بنها، العدد الثاني، ص ص٢٠٣- ٢١٩.
- خليل، د. علي محمود؛ إبراهيم، د. منى مغربي، (٢٠١٥)، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد (١٩)، ص ص٦١٣- ٦٧٣.

- خليل، د. محمد أحمد إبراهيم، (٢٠١٢)، تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية، دراسة نظرية اختبارية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثاني، ص ص ١- ٥٥.
- خليل، د. عبداللطيف محمد، (٢٠١٠)، نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير، ص ص١٣٧- ١٨٣.
- راجحة، د. خالد صبحي، (٢٠١٠)، أثر هيكل الملكية والملكية العائلية على أداء المصارف الأردنية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (٧٧)، السنة (٤٩)، ص ص٣٦١- ٣٨٧.
- رياض، د. سامح محمد رضا، (٢٠١٣)، أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية، **المجلة العربية**، للعلوم الإدارية، مجلد ٢٠، عدد ٣، ص ص ٤٢١- ٤٨٧.
- سعودي، د. سامح لطفي، (٢٠١٦)، أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية- دراسة تطبيقية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني سويف، كلية التجارة، قسم المحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص٤٣- ٨٦.
- _____، (٢٠١٧)، دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية- دراسة استكشافية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها – العدد الأول، المجلد الثاني، ص ص٣٠-٧٥.
- صالح، د. رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية – دراسة نظرية تطبيقية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ص٣٨٠- ٤٣٢.
- عبد النعيم، أ. عرفات حمدي، (٢٠١٣)، دور تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول بعنوان: تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٧- ٨ إبريل، ص ص ١-٢٢.
- عبدالرحمن، د. سوزان جمال الدين، (٢٠٠٤)، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية، وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد ٢٨ العدد الرابع، ص ص١٠١-١٢٢.

- عبدالسلام، د. السيد عبدالفتاح، (٢٠٠٤)، العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص١٥٨- ١٦٢.
- عبدالقادر، أ. محمد فتحي أحمد، (٢٠١٧)، آليات الحد من عدم تماثل المعلومات ورفع جودة المراجعة الخارجية: دراسة نظرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة- جامعة بنها، العدد الثالث، المجلد الأول، ص ص٤٦٧- ٤٩٠.
- عبير، د. أبراهيم السيد، (٢٠١٠)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ القوائم المالية المنشورة- دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، **الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية**، كلية إدارة الأعمال، كلية الملك سعود، مايو، ص ص ١-٣٧.
- عرفة، د. نصر طه؛ مليجي، د. مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٣)، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية، دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة – الرياض، المجلد (٥٤)، العدد الأول، ص ص ١-٤٥.
- عفيفي، د. هلال عبدالفتاح،(٢٠١١)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل كلية التجارة**- جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٥٧- ٢٤٣.
- _____، (٢٠١٤)، التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات، جودة الأرباح، سياسة التوزيعات النقدية: دراسة اختبارية على الشركات المصرية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مجلد ٣٦، العدد الثاني، ص ص٢٨٩- ٤٠٧.
- عوض، د. آمال محمد محمد، (٢٠١١)، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، **مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة**، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص١- ٤٩.
- عوض، د. محمد محمود سليمان، (٢٠١٦)، أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية – دراسات أمبريقية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارية- جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، العدد ٢، ص ص ٢٤٥- ٢٦٧.
- غنيم، د. محمود رجب يس، (٢٠١٣)، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٤٠- ٨٠.
- فودة، د. شوقي السيد؛ العجمي، د. هالة عبدالفتاح، الشك، أ. غادة حمدي، (٢٠١٦)، إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية، **المجلد المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد ٤٠، العدد ٣، ص ص ١٨١-٢٣٣.

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١.
- قرار وزير الاستثمار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥، بشأن إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، أكتوبر، ٢٠٠٥.
- كريمة، د. دينا عبدالعليم، (٢٠١٢)، أثر تباين المعلومات بين المستثمرين على تكلفة رأس المال – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة إدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الرابع، ص ص ٥٣- ٩٧.
- مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات، ص ص١٨-٢٠.
- مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، (٢٠٠٨)، دليل عمل لجان المراجعة، أغسطس.
- مليجي، د. مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول، ص ص١-٦٠.

٢/٦ المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abbadi, S & Al- Zyoud, A., (2012), The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management, **Jordan Journal of Business Administration**, vol.8, No.1, PP.197-207.
- Abbott, J. L.; Parker, S. and Peters, G. F.(2004), Audit Committee Characteristics and Restatements, **Auditing: A journal of Practice & Theory**, Vol.23, No.1, pp69-87.
- Abdelsalam, O., and El- Masry, A., (2008), the Impact of Board Independence and Ownership Structure on the timeliness of Corporate Internet Reporting of Irish Companies, **Managerial Finance**, Vol.34, No.12, PP.907-918.
- Abdolkhani, H. and Jalali, R., (2013), Effect of Managerial Ownership Concentrated on Firm Return and Value: Evidence From Iran Stock market, International **Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol.3, No.1, PP.46- 51.
- Abernathy, J. L.; Beyer, B.; Masli, A. and Stefaniak, C. (2014), The Association Between Characteristics of Audit Committee Accounting experts, Audit Committee Chairs, and Financial Reporting Timelines, **Advances in Accounting Incorporating Advances in International Accounting**, Vol.30, No.2, PP.283-297.
- Abidin, Z.; Kamal, N. M., and Jusoff, K., (2009), Board Structure and Performance in Malaysia, **International Journal of Economics and Finance**, Vol.1, No.1, PP.150- 164.

- Adams, R. and Ferreira, D. (2007), A Theory of Friendly Boards, **Journal, of Finance**, Vol.IXII, No.1, PP.217- 250.
- Adelopp, I.; Jallow, K. and Scott, P.(2012), Determinants of Audit Committee Activity: Evidence From The UK, **Social Responsibility Journal**, Vol.8, No.4, PP.50-68.
- Agoglia, C. P.; Doupnik, T. S. and Tsakoumis, G. T., (2011), Principles – based Versus Rules- Based Accounting Standards: The Inference of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions, **The Accounting Review**, Vol.86, No.3, PP.747-767.
- Agrawal, A. and Tommy, C, (2015), Insides Trading Before Accounting Scandals Forthcoming, **Journal of Corporate Finace**, Vol.5 , No.1 , PP.1-56.
- Agustina, L.; Jati, K. W. and Suryandari, D., (2017), Internet Financial Reporting (IFR): the Role and Its Impact on Firm Value, **International Journal of the Computer, the Internet and Management**, Vol.25, No.1, PP.17- 20.
- Akhigbe, A.; Martin, A. D. and Newman, M. L.,(2010), Information Asymmetry Determinants of Sarbanes- Oxley Wealth Effects, **Financial Management**, Autumn, PP.1253- 1272.
- Akhtrruddin, M. and Haron, H., (2010), Board, Ownership, Committee Effectiveness and Corporate Voluntary Disclosures, **Asian Review of Accounting**, Vol.18, No.1, PP.68-82.
- Al Mutairi, A.(2013), The Impact of Institutional Ownership and Corporate debt on Audit Quality, **Journal of Economic and Administrative Sciences**, Vol.29, No.2, pp.134-152.
- Al- Sartawi, Abdalmutaleb M. A.,(2017), The Effect of the Electronic Financial Reporting on the market Value Added of the Islamic Banks in Gulf Cooperation Council Countries, 8th **Global Islamic Marketing Conference**, May, PP.1-11.
- Ali, S.; Salleh, N. and Hassan, M. (2007), Ownership Structure and Earnings Management in Malaysian Listed Companies: the Size Effect, **Asian Journal of Business and Accounting**, Vol.1, No.2,PP.89- 116.
- Alves,S. (2012), Ownership Structure and Earning Management: Evidence From Portugal, **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol.6, No.1, pp.57-74.
- Ariff, A. M.; Bin- Ghanem, H. O, and Hashim, H. A., (2018) Corporate Ownership, Internet Penetration and Internet Financial Reporting: Evidence from the Gulf Cooperation Council Countries, **Asian Journal of Business and Accounting**, Vol.11, No.1, PP.185- 227.
- Ayadi, Wafa M. and Boujelbene, Younes, (2014), The Relationship between Ownership Structure and Earnings Quality in the French Context, **International Journal of Accounting and Economics Studies**, Vol.2, No.2, PP.60- 85.
- Bedard, J.; Chtourou, S. M. and Courteau, L. (2004), The Effect of Audit Committee Expertise Independence and activity on Aggressive Earnings

Management, **Auditing: A Journal of Practice& Theory**, Vol.23, No.2, PP.13-35.

- Bhattacharya, N.; Desai, H. and Venkataraman, K., (2013), Does Earnings Quality Affect Information Asymmetry? Evidence From Trading Costs, **Contemporary Accounting Research**, Vol.30, Iss.2, pp.482-524.
- Black, B. and Kim, W.(2011), The Effect of Board Structure on Firm Value: A Multiple Identification Strategies Approach Using Korean Data, Law and Economics, **Working Paper**, No.89, PP.1-28.
- Bonna, A., (2011), The Impact of Corporate Governance on Corporate Financial Performance, **Doctorate thesis**, Walden University.
- Boolmfiled, R. & Fisher, E. (2011), Disagreement and Cost of Capital, **journal of Accounting Research**, Vol.49, Iss.1, PP. 41-68.
- Brown, P.; Beekers, W. and Verhoeven, P., (2011) Corporate Governance, Accounting and Finance: A review, **Accounting and Finance**, Vol.51, No.1, PP.96-172.
- Bryan, D.; liu, M. C; Tiras, S. L. and Zhuang, Z.(2013), Optimal Versus Suboptimal Choices of Accounting Expertise on Audit Committees and Earnings Quality, **Review of Accounting Studies**, Vol .18, No.4, PP1123-1158.
- Burrowes, A. and Hendricks, A., (2005), Independent Financial Experts: From Wished For To Wistful Thinking, **Managerial Finance**, Vol.31, No.9, PP.52- 62.
- Busta, I.; Sinani, E. and Thomsen, S.(2014) Ownership Concentration and Market Value of European Banks, **Journal of Management & Governance**, Vol.18, No.1, PP.159- 183.
- Cai, J.; Liu, y.; Qian, Y. and Yu, M., (2015), Information Asymmetry and Corporate Governance, **Quarterly Journal of Finance**, Vol.5, No.3, PP.1-32.
- Carcello, J. V. and Neal, T. L., (2003), Audit Committee Independence and Disclosure: Choice For Financially Distressed Firms, **Corporate Governance: An International Review**, Vol.(11), No.(4), pp.289-299.
- Carolina, Auguirre A., (2012), Ownership Concentration and Earnings Quality - Evidence From The Netherlands, **Master Thesis**, University of Amsterdam, faculty of Economics and Business, pp.1-150.
- Cerbioni, F. and Parbonetti, A. (2007), Exploring the Effects of Corporate Governance on Intellectual capital Disclosure: An Analysis of **European biotechnology Companies**, European Accounting Review, Vol.16, No.4, PP.791-826.
- Chan, K. and Li, J., (2008), Audit Committee and Firm Value: Evidence on outside Top Executive as Expert- Independent Directors, **Auditing: A journal of Practice and Theory**, Vol.16, Iss.1, PP.16-31.
- Chang, J.; Cho, Y. J. and Shin, H. H., (2007) The Change in Corporate Transparency of Korean Firms After the Asian Financial Crisis: An Analysis Using Analysts' Forecast data, **Corporate Governance: An International Review**, Vol.15, No.6, PP.114-167.

- Chia, Wu L.; Chan, T. K and Liao, H. H., (2010), Information Uncertainty, Information Asymmetry and Corporate Bond Yield Spreads, **Journal of Banking & Finance**, Vol.34, Iss.9, PP.2265- 2279.
- Choi, James H., (2013), Information Asymmetry Raises the Cost of Capital For Corporation, **Working Paper**, PP.1-15.
- Christozov, D.; Chukova, S. and Mateev, p., (2006), A Measure of Risk Caused By Information Asymmetry in Commerce, Issues in **Information Science and Information Technology**, Vol.3, PP.30-45.
- Cormier, Denis; Ledoux, M. J.; Magnan, M. and Aerts, W., (2010), Corporate Governance and Information Asymmetry Between Managers and Investors, **Corporate Governance**, Vol.10, No.5, PP.574- 589.
- Dai, Y.; Kong, D. and Wang, L., (2013), Information Asymmetry, Mutual Funds and Earnings Management: Evidence From China, China Journal of Accounting Research, Vol.6, Iss.3, PP.178-209.
- Dezoort, F. T., Houston, R. W. and Hermanson, D. R., (2003), Audit Committee Members Support For Proposed Audit Adjustments: A source Credibility Perspective, **Auditing: A Journal of Practice & Theory** , Vol.22, No.2, PP.189-205.
- Dharmastuti, C. and Wahyudi, S. (2013), The Effectivity of Internal and External Corporate Governance Mechanisms Towards Corporate Performance, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.4, No.4, PP.132-139.
- Dimitropoulos, P. and Asteriou, D. (2012), The Effect of Board Composition on the Informativeness and Quality of Annual Earnings: Empirical Evidence form From, **Research in International Business and Finance**, Vol. 24, pp.190-205.
- Dou, y.; Hope, O.; Thomas, W. and Zou, y., (2013a), Block holder Heterogeneity and Financial Reporting Quality, **Working paper**, PP.1-45.
- _____, (2013b), Large Shareholders and Accounting Choices, **Working paper**, pp.1-42.
- El- Mahdy, D.; Hao, J. and Cong, Y. (2013) the Association between Audit Committee Characteristics and Information Asymmetry, Proceedings from AAA 2013: **American Accounting Association Annual meeting**, Anaheim, CA. PP.1-26.
- Elijah, I. A., (2012), Earning Management and Ownership Structure: Evidence from Nigeria, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.3, PP.25-35.
- Elyasiani, E. and Jia, J. (2010), Distribution of Institutional Ownership and Corporate Firm Performance, **Journal of Banking & Finance**, Vol.34, Iss.(3), PP.106-620.
- Erkens, D.; Hung, M. and Matos, P., (2009) Corporate Governance in Recent Financial Crisis: Evidence from Financial Institutions world Wide, **Working Paper**, A prial, PP.1-25.
- Fakhari, H. and Pitenoei, Y. R., (2017), The Impact of Audit Committee and Its Characteristics on the Firms' Information Environment, **Iranian Jouranl of Management Studies**, Vol.10, No.3, PP.577-608.

- Fauzi, F. and Locke, S.(2012), Board Structure, Ownership Structure and Firm Performance; A study of New Zealand listed- Firms, **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**,Vol.8, No.2, PP.43-67.
- Feldman, D. and Schwarzkopf, D., (2003), Effect of Institutional Ownrship on Board and Audit Committee Composition, **Review of Accounting and Finance**, Vol.2, No.4, PP.87-109.
- Gajewski, J. F. and Li, L., (2015), Can Internet- Based Disclosure Reduce Information Asymmetry? **Advances in Accounting**, Vol., 31, pp.115- 124.
- Galuh, N. A. and Ancella, A. H., (2012), The Effect of Board Characteristics and Audit Committee Existence on Earnings Quality of Indonesian State- Owned Enterprises, **Working Paper**, PP.1-20.
- Garcia – Sanchez, I. M.; Frias – Aceituno, J. V. and Garcia- Rubio, R., (2012), Determining Factors of Audit Committee Attributes: Evidence From Spain, **International journal of Auditing**, Vol.16, PP.184- 213.
- Gebrayel, Elias; Jarrar, H.; Salloum, C. and Lefebvre, Q., (2018), Effective Association Between Audit Committees and the Internal Audit Function and Its Impact on Financial Reporting Quality: Empirical Evidence From Omani Listed Firms, **Int. j. Audit**, Vol.22, PP.197- 213.
- Govert, V. and Brian, T., (2010), Ownership Structure Profit Maximization and Competitive Behavior, **Working Paper**, PP.1-25.
- Guest, P., (2008), The Determinants of Board Size and Composition: Evidence From The U K, **Journal of Corporate Finance**, Vol.14, PP.51-72.
- Hashim, Hafiza Aishah and Devi, Susela, (2008), Board Characteristics, Ownership Structure and Earnings Quality: Malaysian Evidence, **Research in Accounting in Emerging Economies**, Vol.8, pp.97- 123.
- Hassan, M., (2013), Corporate Governance Characteristics and Voluntary Disclosure: The Case of UAE listed Corporations, **International Conference on Business, Economics and Accounting**, 20-23 March, Bangkothiland, pp.1-44.
- Hassan, S.(2011), Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A study of Nigerian Money Deposit Banks, International **Journal of Research in Computer Application & Management**, Vol.1, Iss., 6, pp.12-19.
- Jiao, Tao; Koning, M.; Mertens, G. and Roosenboom, P., (2012), Mandatory IFRS Adoption and Its Impact on Analysts' Forecasts, **International Review of Financial Analysis**, Vol.21, PP.56- 63.
- Kabalski, P. (2012) The IASB's Management Commentary and Modern Paradigms of Management, **International Journal of Business and Management**, Vol.7, No.6, PP.89-110.
- Karbhari, Y. and Mohiuddin, M. (2010), Audit Committee Effectiveness: acritical literature Review, **AIUB Journal of Business and Economics**, Vol.9, No.1, PP.97-125.

- Keltion, A. and Yang, Y. (2008), The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.27, Iss. 1, PP.62-87
- Khamees, Basheer A. and Azzoz, Abdel Razeg A., (2016), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence From Jordan, **Jordanian Journal of Business**, Vol.12, PP.187- 207.
- Kim, K.;AL- Shammari, H. A. and Lee, S. H., (2009) CEO Duality Leadership and Corporate Diversification Behavior, **Journal of Business Research**, Vol.62, Iss.11, pp.1173-1186.
- Kokabi, S.; Kordlouie, H. and Mirabi, V. R.(2015), The Impact of Function Efficiency of Internal Audit and The Audit Committee on Financial Restatements of Firms, **Journal of Accounting Knowledge and Management Auditing,** Vol.4, No.16, PP.27-34.
- Krishnan, J. (2005), Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis, **the Accounting Review**, Vol.80, No.2, PP.649-675.
- Lee, y., (2013), Can Independent Directors Improve the Quality of Earnings? Evidence From Taiwan, **Advances in Management** & Applied Economics, Vol.3, No.3, PP.45-66.
- Madi, K. M.,(2012), Audit Committee Effectiveness and Voluntary Disclosure in Malaysia: PRE and Post Introduction of the Revisd Malaysian code on Corporate Governance 2007, **PhD Thesis**, University Utara Malaysia.
- Mazzi, C.,(2011), Family Business and Financial Performance: Current State of Knowledge and Future Research Challenges, **Journal of Family Business Strategy**, Vol.2, PP.170-185.
- Mohamad – Nor, M. N.; Shafie, R.; Wan – Hussin, W. N.,(2010), Corporate Governance and Audit Report lag in Malaysia, A Sian Academy of Management, **Journal of Accounting and Finance**, Vol.6, No.2, PP.57-84.
- Mohammad, Ali Moradi and Ahmad, Nezami, (2011), Influence of Ownership Structure on Earnings Quality in the Listed Firms of Tehran Stock Exchange, **International Journal of Business Administration**, Vol.2, No.4, PP.147-154.
- Mohammad, Z. H.; Rabiul, M. D., and Mohammed, N. A., (2013), Board Committee Meetings and Firm Financial Performance: An Investigation of Australian Companies, **International Review of Finance**, pp.1-26.
- Monks, R. A. G. and Minow, N., (2011), Corporate Governance, **An International Review**, Vol.20, Iss.1, PP.1, 1-25.
- Mousa, Gehan, A. and Desoky, Abdelmohsen M., (2012) The Association between Internal Goverance Mechanisms and Corporate Value: Evidence Form Bahrain, **Asian- Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Vol.8, No. 1,PP. 67- 92.
- Muhlbacher, Axel C., Amelung, Volker E. and Juhnke, C. (2018), Contract Design: The Problem of Information Asymmetry, **International journal of Integrated Care**, Vol.18, No. 1, pp.1-28.

- Muller – Kahle , M., (2015), The Impact of Dominant Ownership: The Case of Anglo – American Firms, **Journal of Management of Governance**, Vol.19, No. 1, pp.71-89.
- Najjar, B., (2011), The Determinants of Audit Committee Independence and Activity: Evidence From The U.K., **International Journal of Auditing**, PP.191-203.
- Nelson, S. p. and Devi, S., (2013), Audit Committee Experts and Earnings Quality, Corporate Governance, **The International Journal of Business in Society**, Vol.13, No.4, PP.335-351.
- Nimer, k.; Badran, S.; warrad, L.and Khuraisat, O., (2012) The Effect of Audit Committees Effectiveness on Dividend Payout Plicy: Evidence From The Jordanian Firms, **International Journal of Business and Management**, Vol.7, No.7, PP.172-179.
- Noor, M. and Fadzil, F. (2013), Board Characteristics and Performance from Perspective of Governance Code in Malaysia, **World Review of Business Research**, Vol.3, No.3, PP191-206.
- O' Sullivan, M.; Percy, M. and Stewart, J.(2008), Australian Evidence on Corporate Governance Attributes and their Association with Forward – looking Information in the Annual Report, **Journal of Management and Governance**, Vol.12, PP.5-35.
- Piesse, J.; Strange, R. and Toonsi, F., (2012), Is There A distinctive MENA Model of Corporate Governance? **Journal of Management and Governance**, Vol.16, No.4, PP.645- 681.
- Piot, C., (2004), the Existence and Independence of Audit Committees in France, **Accounting and Business Research**, Vol.34, No.2, PP.223- 246.
- Puspitaningrum, D. and Atmini, S., (2012), Corporate Governance Mechanism and The level of Internet Financial Reporting: Evidence From Indonesian Companies, **Procedia Economic and Finance**, Vol .2, pp.157-166.
- Rajgopal, S. and Venkatachalam, M.(2011), Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility , **Journal of Accounting and Economics**, Vol.51, Iss.1, pp.1-20.
- Ramli, J.,et al., (2013), Assessing The Effects of Corporate Governance Attributes on The Quality of Directors – Related Information Disclosure: The Empirical Study of Malaysian Top 100 Companies, **American Journal of Economics**, Vol.1, No.2, PP.90-99.
- Rezaee, Z., (2004), Corporate Governance Role in Financial Reporting, **Research in Accounting Regulation**, Vol.17, No.2, PP.107- 149.
- Rostami, R. and Salehi, M., (2011), Necessity For Reengineering The Qualitative Characteristics of Financial Reporting arrangement in the Reduction of Information Asymmetry: An Evidence of Iran, **African Journal of Business Management**, Vol.5, No.8, PP.269- 273.
- Ruiz- Barbadillo, E.; Biedma- lopez, E. and Gomez – Aguilar, N., (2007), Managerial Dominance and Audit Committee Independence in Spanish Corporate Governance, **Journal of Management and Governance**, Vol.4, PP.311- 352.

- Saini, M. , (2013), Impact of Company Characteristics on Web- Based Business Reporting in India, **The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practice**, Vol. XII, No.1, PP.21- 46.
- Salhi, M.; Zanjirdar, M. and Zarei, F; (2012), The Study of Factors Affecting the Quality of Audit Committee, **Indian Society For Education and Environment**,Vol.1, No.8, PP.306-316.
- Siagian, F. T. and Tresnaningsih, E., (2011), The Impact of Independent Audit Committees On Earnings Quality Reported by Indonesian Firms, **Asian Review of Accounting**, Vol.19, No.3, PP.192-207.
- Stergiou, V., (2011), The Complex Relationship of Concentrated Ownership Structure and Corporate Governance, **Thesis of Ph.D**. The London School of Economics and Political Science, Sept., PP.1-250.
- Tsegba, I. and Herbert, W., (2013), Corporate Governance, ownership Structure and Firm Performance in Nigeria, **Research journal of Finance and Accounting**, Vol.4, No.5, PP.23-33.
- Turki, A. and Sedrine, N., (2012), Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia, **International Journal of Business and Management**, Vol.7, No.4, PP.121- 132.
- Uadiale, O., (2010), The Impact of Board Structure on Corporate Financial Performance in Nigeria, **International Journal of Business and Management**, Vol.5, No.10, PP.1- 32.
- Upadhyay, D.; Bhargava, R., and Faircloth, D., (2014), Board Structure and Role of Monitoring Committees, **Journal of Business Research**, Vol.67, No.7, PP.1486- 1492.
- Vakilifard, H.; Rostami, V. and Salehi, M; (2011), Information Asymmetry Gap Analysis Between Users and Prepares of Accounting Information under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidence of Iran, **International of Journal of Academic Research**, Vol.2, No.3, PP.231-241.
- Viader , A. and Espina, M., (2014), Are not – For- Profits Learning Form For- Profits? Alook into Governance, **Corporate Governance**, Vol.14, No.1, PP.1-14.
- Wang, J. Y.; Probst, J. C.; Stoskopf, C. H.; Sanders, J. M., and Mctigue, J. F., (2011), Information Asymmetry and Performance Tilting in Hospital: A National Empirical Study, **Health Econ.**, Vol.20, PP.1480-1497.
- Wang, M. C; lee, M. H. and Chuang, J. J., (2016), Relations Among Audit Committee Establishment, Information Transparency and Earnings Quality: Evidence From Simultaneous Equation Models, **Quality& Quantity**, Vol.50, No.6, PP.2417- 2431.
- Wellalage, N. and Locke, S., (2011), Agency Costs, Ownership Structure and Corporate Governance Mechanisms: A case study in New Zealand Un Listed Small Companies, **International Research Journal of Finance and Economics**, Iss. 78-, pp.178-192.
- Yaghoobnezhad, A.; Regaee, R.; Amiri, S. R. S. and Gerayli, M. S., (2013), Financial Reporting Quality and Information Asymmetry – Acase of Iranian

Firms, **European on Line Journal of Natural and Social**, Vol.2, No.3, PP.1866- 1872.

- Yarram, S., (2010), Board Characteristics and Dividend Policy: Australian Evidence, **Working Paper**, PP.1-20.
- Yoon, H.; Zo. H. and Ciganek, A. P., (2011), Does XBRL Adoption Reduce Information Asymmetry?, **Journal of Business Research**, vol.64, No.2, PP.157- 163.
- Zhong, K.; Donald, W. and Zheng, X., (2007), The Effect of Monitoring by Outside Block Holders on Earning Management, **Quarterly journal of Business and Economics**, Vol.46, No.1, pp.39- 40.